جامعة قاصدي مرباح - ورقلة –

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علوم الإعلام والاتصال

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الإعلام و الاتصال

تخصص تكنولوجيا الاتصال الحديثة

مقدمة من طرف:

* ربيحة تواتي * سميرة حمزي

الموضوع

معالجة صحيفة الشروق اليومي الجزائرية لقضايا الفساد في الجزائر

(قضية بنك الخليفة و سوناطراك أنموذجا)

لجنة المناقشة:

*بورندة ليليا ..... رئيسة اللجنة

*مولود قاسم ..... مشرفـــــا

*بوكرموش ..... مناقشـــــا

السنة الجامعية 2014/ 2015

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الجانب المنهجي	1-11
المبحث الأول: الصحافة وتطورها في الجزائر	13
المطلب الأول: تعريف الصحافة	13
المطلب الثاني: تطور الصحافة في الجزائر	15
المبحث الثاني: وظائف الصحافة في المجتمعات	21
المطلب الأول: وظيفة نشر الأخبار	22
المطلب الثاني: وظيفة التوعية والتثقيف و التأثير في الرأي العام	22
المطلب الثالث: وظيفة التسلية	23
المبحث الثالث: القيم الديمقراطية وأثرها على حرية التعبير	24
المطلب الأول: حرية التعبير	26
المطلب الثاني: حرية الإعلام	30
المبحث الأول: مفهوم الفساد ومظاهره	32
المطلب الأول: تعريف الفساد	32
المطلب الثاني: مظاهر الفساد	34
المطلب الثالث: عوامل انتشار الفساد في الجزائر	39
المبحث الثاني: أهم قضايا الفساد في الجزائر	43
المطلب الأول: قضية سوناطراك	43
المطلب الثاني: قضية الخليفة بنك	45
الجانب التطبيقي	49- 79
أولا: التعريف بصحيفة الشروق	49
ثانيا: تحديد العينة	52
ثالثا: الخطوات المنهجية لتحليل المضمون	53
رابعا: عرض وتفسير النتائج	57

الاستنتاجات	77
خاتمة	

شكر وتقدير

قال الله تعالى: « وإذا تأذن ربك لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد »

صدق الله العظيم. سورة إبراهيم الآية (07)

قال الرسول صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أولا وقبل كل شيء نشكر الله عز وجل الذي وفقنا وقدرنا على إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أرجو أن يكون عملا نافعا لنا ولجميع الطلبة الباحثين في هذا المجال.

كما نتقدم بالشكر و عظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور القدير" مولود قاسم" مشرفا، ومرشدا على هذا العمل.

ونشكر كل الأساتذة الذين سهروا على تكويننا وتوجيهنا وخاصة الأستاذ " الطيب محمد الزاوي" والأستاذ " عبد القادر بودربالة " اللذان لم يبخلا علينا بمعلوماتهم القيمة ونصائحهم الوجيهة.

ونشكر كل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل.

سميرة حمزي

تواتي ربيحة

مـقدمـــة

بقدر ما للفساد من عوامل و أسباب متنوعة يبقى للوعي دور في القضاء عليه، و في تدعيم آليات إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، و لهذا تلعب الأجهزة الإعلامية المختلفة دورا في بناء منظومة ثقافية محصنة لحد ما. تأخذ مداها باعتبارها مهمة وطنية تستخدم المنهج العلمي المعرفي لأداء مهمات مجتمعية إستراتيجية هادفة، ترتبط ارتباطا وثيقا بنجاح الجهد ألإقناعي لأجهزة الإعلام . خاصة المكتوب . في مجال مكافحة الفساد أو على الأقل التوعية و إيضاح الآثار السلبية لظاهرة الفساد. وكل هذا لا يتحقق إلا في وجود حرية للصحافة والإعلام التي تعتبر حق الشعب بمختلف تياراته و جماعاته و طبقاته في إصدار الصحف و الحصول على الحقائق و المعلومات و التعبير عن الآراء و الأفكار، ومراقبة مؤسسات الحكم و قطاعات المجتمع المختلفة و حثها على تصحيح أساليب أدائها و ممارستها في إطار خدمة الصالح العام للمجتمع، و الموازنة بين حقوق الأفراد و الجماعات في إطار الحرية و الالتزام بالقيم الدينية و الأخلاقية و الحق في الكرامة و احترام السمعة و حماية الخصوصية. كل هذا من اجل إطلاق العنان لهذه الوسائل – خاصة الصحافة المكتوبة التي تعاني الويلات – لتقوم بدورها اتجاه المجتمعات التي تنشط فيها. و الصحافة الجزائرية عانت الأمرين في سنوات مضت بسبب التغيرات السياسية التي مرت على البلاد و قيدت حريتها من طرف السلطات الجزائرية لسنوات.

في دراستنا هذه سنسلط الضوء على صحيفة الشروق سنة 2013، التي تعتبر واحدة من أهم الصحف الجزائرية ذات الانتشار الواسع، و الدور الذي لعبته في مكافحة مظاهر الفساد من خلال تحليل مضمونها و طريقة تناولها لقضايا الفساد في الجزائر وما هو مقدار الأهمية الذي أولته هذه الصحيفة لهذه القضايا بالتركيز على أهم و أكبر قضيتا فساد في الجزائر، ألا و هما قضية سوناطراك شركة المحروقات الجزائرية و قضية بنك الخليفة فضيحة القرن كما أطلق عليها في الإعلام الجزائري.

فقمنا في بداية دراستنا بعرض مفصل للإشكالية مع إبراز أهداف و أهمية الدراسة و المنهج المتبع و تحديد مجتمع و عينة الدراسة، و قد قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة فصول أساسية، الفصل الأول بعنوان الصحافة الجزائرية في ظل التحولات الديمقراطية. و تناولنا فيه تعريف للصحافة، و تطورها في المجتمع الجزائري من فترة التعددية السياسية و الإعلامية و ظهور قانون الإعلام لسنة 1989 إلى غاية يومنا هذا. بالإضافة إلى وظائف الصحافة في المجتمعات، كما خصصنا مبحث للقيم الديمقراطية و أثرها على حرية التعبير و حرية الإعلام. ثم تطرقنا في الفصل الثاني إلى واقع الفساد في الجزائر و تضمن هذا الفصل مفهوم الفساد و مظاهره وأسباب انتشاره من أسباب اجتماعية و ثقافية، سياسية و اقتصادية، إدارية و قانونية. و في آخر الفصل تطرقنا إلى تناول لأهم وأبرز قضايا الفساد في الجزائر من خلال شرح مفصل لأهم قضيتين فساد شاهدتهما الجزائر خلال السنوات الأخيرة وهما قضية بنك الخليفة و قضية سوناطراك. أما الجانب التطبيقي للدراسة تم فيه عرض النتائج المتوصل إليها و تحليلها و تفسيرها.

الجانب المنهجي

I. أهمية الدراسة

II. أهداف الدراسة

III. أسباب اختيار الموضوع

IV. الدراسات السابقة

V. الإشكالية

VI. المنهج المتبع في الدراسة

VII. مجتمع البحث و عينة الدراسة

VIII. تحديد المفاهيم

I. أهمية الدراسة:

تشكل قضايا الفساد في الجزائر موضوعا حيويا مؤسسيا كونه يرتبط بمصالح المجتمع وصمعة النظام السياسي القائم و هيبته، و تعد الصحافة الجزائرية بمثابة مرآة الأمة و المعبرة عن تطلعات الرأي العام الجزائري و اهتماماته و هذا يلزمها على القيام بدورها الحقيقي و الفاعل في خدمة المجتمع و عرض القضايا الوطنية بما يحققه الصالح العام. و من هنا تبرز أهمية الدراسة في محاولتها تسليط الضوء على معالجة صحيفة الشروق الجزائرية لقضايا الفساد في الجزائر، حيث أن للصحيفة دور فاعل و رئيسي في معالجة هذه القضايا من خلال التغطية الإعلامية لهذه القضايا الحساسة و كشفهم المستور و المتورطين في هذه القضايا.

II. أهداف الدراسة :

منذ الانتقال إلى عهدة التعددية الإعلامية في الجزائر، و المؤسسات الصحفية يزداد عددها يوما بعد الآخر، و رغم الإبقاء على التوجيه الصريح للوسائل الإعلامية الثقيلة من تلفزيون و راديو، إلا أن الصحافة المكتوبة أحدثت الطفرة و ذلك بتنوع العناوين و المضامين، فاسحة المجال أمام لغة إعلامية تتسم بالجرأة مقارنة باللغة التي كانت إبان حقبة الحزب الواحد.

و على هذا الأساس حاولت هذه الدراسة أن تسلط الضوء على مدى قدرة الصحافة في الجزائر على تعرية الواقع و معالجة قضايا المجتمع و أدائها لمهامها و مسؤولياتها اتجاه المجتمع الجزائري، خاصة قضايا الفساد في الجزائر ألا وهي قضية بنك الخليفة و قضية سونا طراك التي تعتبر قضايا من العيار الثقيل وتعد الأولى من نوعها و حجمها في تاريخ الجزائر و تاريخ القضاء الجزائري لتداعياتها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، و للحبر الذي أسالته على صفحات الصحف الجزائرية و

الدولية.وما مدى تكريس مبدأ حرية التعبير كمكون أساسي من مكونات الديمقراطية اعتمادا على اختيار صحيفة الشروق اليومي الجزائرية ذات الانتشار الواسع و الأكثر مقروئية في الجزائر.

فالقراءة الضمنية لهذه الصحيفة ستمكننا من:

- محاولة تسليط الضوء على ظاهرة الفساد في الجزائر والتعرف على أسبابها.
- التعرف على الأنواع الصحفية الأكثر استعمالا في صحيفة الشروق لتغطية قضايا الفساد.
- معرفة مدى اهتمام الصحيفة بقضايا المجتمع و مشكلاته.
- معرفة مدى قيام جريدة الشروق اليومي بمسؤوليتها الاجتماعية ومراقبتها و تتبعها لما يجري في المجتمع، و الدفاع عن حقوق الشعب المسلوبة.
- معرفة إن كانت صحيفة الشروق اليومي تتمتع بحرية التعبير في الجزائر الديمقراطية.

III. أسباب اختيار الموضوع:

أ. أسباب موضوعية:

1. الضجة الإعلامية التي أثارها موضوع الفساد في الجزائر وخاصة قضيتا سوناطراك وبنك الخليفة سواء على المستوى الوطني أو الدولي، والذي لا يزال محل جدل في الأوساط الإعلامية والقانونية والاجتماعية والسياسية، باعتبارها من الأحداث الجادة التي كونت اهتماما وتأثيرا لدى الرأي العام الجزائري.

ب. أسباب وذاتية:

1. الاهتمام الشخصي بتحليل المضامين الإعلامية وهذا ما حفزنا إلى تحليل مضمون إحدى الصحف الجزائرية لقضايا الفساد.
2. إثراء دراسات تحليل المضمون.

IV. الدراسات السابقة

- **الدراسة الأولى:** دراسة بجامعة بسكرة بعنوان تناول الصحافة المكتوبة لظاهرة الفساد (صحيفة الشروق اليومي أنموذجا) من إعداد قسمية منوبية و بركات نوال. تطرقت هذه الدراسة لظاهرة الفساد من حيث أشكاله و مظاهره من خلال تناول وسائل الإعلام المكتوبة من حيث الأشكال و القوالب الصحفية و تم اختيار جريدة الشروق باعتبارها واحدة من الصحف ذات الانتشار الواسع. و خلصت هذه الدراسة إلى مجموعه من النتائج المعبرة عن أشكال الفساد و مظاهره من بينها:
- ظهر من خلال هذه الدراسة أن الفساد الإداري هو الأكثر انتشارا، و تعتبر ظاهرة تزوير الوثائق الرسمية الأكثر بروزا. كما أظهرت الدراسة ظاهرة استغلال النفوذ و سوء استعمال السلطة كما ظهرت اللامبالاة في العمل و الوقت و غياب المسؤولية في الإدارات الجزائرية.
- أما بالنسبة للفساد السياسي عائد إلى سوء اختيار القيادات و شيوع الو لاءات الحزبية على الحساب الوطني، و أظهرت الدراسة بعضا من أشكال الفساد السياسي المتمثلة في شيوع النفاق السياسي و التملق. هذه الأخيرة تعيق ممارسة الديمقراطية.
- . أما بالنسبة للفساد المالي و الاقتصادي سجلت الدراسة أشكالا مختلفة من هذه الانحرافات منها ظاهرة تبديد الأموال التي تعبر عن سوء استخدام الأموال العامة و غياب روح المسؤولية اتجاه المجتمع ومؤسساته.
- أما بالنسبة إلى الفاعلون أو مرتكبي الفساد أظهرت الدراسة أن مديرو المؤسسات و كبار الموظفين هم الفاعلون.

- **الدراسة الثانية:** رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه بجامعة باجي مختار (عنابة) بعنوان دور الصحافة المستقلة في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر من إعداد غروبة دليلة لسنة 2010. تهدف هذه الدراسة إلى إمكانية الجزم إذا كانت الصحافة المستقلة تمتلك الجرأة الكافية لتعرية الواقع و شرح مجريات الأحداث و تسمية الأشياء بمسمياتها.
- وخلصت هذه الدراسة إلى أن جريدة الخبر التي أجريت عليها الدراسة نحاول أن تغلب الإعلام على النقد و التحليل و التوجيه، و هذا دليل على التوجه الشعبي الذي تنتهجه الجريدة، و هذا يدل على أن الصحافة
- الخاصة في الجزائر جاءت بلغة إعلامية جريئة و جديدة. و لكنها بقيت تعمل في حدود حمراء. يفرضها قانون الإعلام و الخطوط الافتتاحية و المقرئية، و تفرضها صعوبات الوصول للمصادر و غياب ثقافة التقصي في الإعلام المكتوب الجزائري ما يبعدها عن الثقة و الوضوح في الطرح. كما أنها تتأثر بالجهات الممولة لكون أن التمويل و الإشهار من أهم أسباب بقاء الصحف في الساحة الإعلامية.
- كما توصلت الدراسة إلى أن الصحافة المستقلة في الجزائر كان لها مجال من حرية التعبير لم تتوفر للإذاعة أو التلفزيون كوسائل إعلام ثقيلة، و قد تمتعت بهذا المجال نسبيا، لأن السلطة الحاكمة مارست عليها ضغوطات متنوعة. ولا يمكن للصحافة المستقلة في الجزائر أن تستقل عن السيطرة الحكومية أو السياسية أو الاقتصادية لكنها في المقابل تمتعت بمجال نسبي من الحرية في التعبير كأحد أهم دعائم الديمقراطية، و قد ساهمت في إرساء أحد دعائم النظام الديمقراطي في الجزائر.

- **الدراسة الثالثة:** دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال بجامعة الجزائر 3 بعنوان العلاقة بين التمويل الإشهاري و الأداء الصحفي في الصحف اليومية الجزائرية (دراسة تحليلية استطلاعية على عينة من الصحف اليومية الوطنية، الخبر. الشروق . Alwatan) من أعداد محمد شيحات للسنة الجامعية 2011/2010.
- تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ما هي المواضيع و المقالات الأكثر عرضة لضغوط المعلنين للصفحات " الاقتصادية السياسية الاجتماعية الرياضية..."، بالإضافة إلى تحديد دقيق لدور الإشهار و تمويله و المصالح المرتبطة باستمرارية في عملية صناعة الخبر و المضمون الإعلامي، و التأكيد على دور الإشهار في تغذية المؤسسة ماليا و دفع روح الاستمرارية لبقائها.
- و خلصت الدراسة إلى أن التمويل الإشهاري يؤثر بشكل محسوس على القناعات الفكرية و السياسية و حرية التعبير لدى الصحفيين الناشطين في الساحة الإعلامية الوطنية. كما أثرت بشكل ملحوظ على أخلاقيات المهنة لدى الصحفيين من ناحية الدقة في الطرح، الموضوعية، النزاهة، الحياد أثناء التعامل مع الظواهر و القضايا عبر صفحات الجرائد ومن خلال كل الأنواع الصحفية المستخدمة في صفحات الجرائد، سواء الأساليب التحليلية أو الأساليب الإخبارية.
- و خرجت الدراسة بأنه يجب توفير ضمانات لحماية الصحفي بالساحة الإعلامية الجزائرية، لان مستوى الأداء الصحفي مؤشر لقوة التمسك بالرسالة النبيلة التي نحملها مهنة الصحافة و مقياس لدرجة الإيمان بالمبادئ النبيلة للمهنة. في إيصال المعلومة و تبليغها بنزاهة و موضوعية و حياد في ظل أخلاقيات راقية.

- **الدراسة الرابعة:** دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، بجامعة مولود معمري بتيزي وزو، بعنوان ظاهرة الفساد الإداري و المالي في مجال الصفقات العمومية في القانون الجزائري من إعداد بن بشير وسيلة لسنة 2013. تهدف هذه الدراسة لموضوع جرائم الصفقات العمومية و آلية مكافحتها قصد إعطاء نظرة شاملة لواقع تفشي الفساد و الممارسات الغير شرعية في قطاع الصفقات العمومية، حيث يرتكز البحث حول توضيح الدور الذي تلعبه أجهزة الرقابة في ظل المنظومة المؤسساتية من خلال بيان مدى فعالية الرقابة على مختلف القطاعات و المؤسسات العمومية، باعتبار أن الحق المتعدى عليه هو المال العام و نزاهة الوظيفة العامة و معرفة أهم تدابير الوقاية التي تطبقها هذه الأجهزة للوقاية من هذه الجرائم و كذلك تدابير الردعية التي نص المشرع على ضرورة تطبيقها في حالة ثبوت إسناد الجريمة لمرتكبيها.
- خلصت الدراسة إلى أن المشرع الجزائري تخلى عن العقوبات الجنائية و استبدلها بعقوبات جنحية، فقد نص على عقوبتي الحبس و الغرامة المالية كعقوبة أصلية بالنسبة للجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية. كما نجد أن المشرع نص على جملة من الآليات التشريعية و القانونية التي من شأنها القضاء على هذه الجرائم لاسيما عن طريق إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية باستحداث آليات محلية تتولى مهمة مكافحة الفساد و الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب لافتقارها الصرامة في التطبيق و الاستقلالية في المهام و الوظائف.

٧. إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

يلعب الإعلام دوراً أساسياً في مكافحة الفساد والتصدي لهذه الظاهرة التي باتت منتشرة في مجتمعاتنا من خلال ما يقوم به من وظيفة كشف المستور كون الفساد يحدث بالخفاء.

فعلاقة الإعلام بالفساد علاقة مزدوجة فهي علاقة كشف وعلاقة وجود. فوسائل الإعلام بجميع أنواعها مكتوبة أو مسموعة أو مرئية بوصفها تمثل السلطة الرابعة . خاصة المكتوبة منها . فهي تشكل سلطة شعبية تعبر عن ضمير المجتمع وتحافظ على مصالحه الوطنية وبذلك تقع عليها مسؤولية كبرى في مكافحة الفساد والتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة والتي لابد في سبيل تحقيق هذه الغاية أن تتحلى بالموضوعية وحس المسؤولية لترصد وتكشف وتتابع أية مخالفات وممارسات فاسدة، بعيداً عن التشهير والتحيز ولا يخفى علينا القدرة التأثيرية لوسائل الإعلام على المجتمع، لأن هذا يعطيها أهمية خاصة في قدرتها على التصدي للفساد ومحاربة المفسدين كون الإعلام يتوجه مباشرة لأفراد المجتمع للوصول إلى مجتمع خالي من الفساد. ولابد أن تمارس الصحافة وظيفتها الرقابية في مواجهة أي خروج عن القانون أو أي خرق للقوانين أو أي توظيف شخصي للقانون يؤدي مصالح شخصية للمفسدين، وتكون عيون الإعلام متيقظة لأي شبهة فساد في المنظومة المجتمعية.

ومن هنا ارتأينا في هذا البحث إلى معرفة كيف تعالج الصحافة الجزائرية قضايا الفساد في الجزائر ومدى قيامها بمسؤوليتها الاجتماعية نحو المجتمع الجزائري ، من خلال تحليل مضمون واحدة من أهم الصحف الجزائرية ذات الانتشار الواسع ألا و هي صحيفة الشروق اليومي بتناولها ومعالجتها لهذا الموضوع ومعرفة مدى جرأتها في تعرية الواقع و كشف المستور.

و من خلال هذا نطرح الإشكال التالي:

كيف تناولت صحيفة الشروق الجزائرية قضايا الفساد في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

1. ما هي المضامين التي ركزت عليها صحيفة الشروق اليومي في تناولها لقضايا الفساد ؟

2. ما هي المساحة التي خصصتها جريدة الشروق اليومي لموضوع قضايا الفساد في الجزائر؟
3. ما هي القوالب الصحفية التي اعتمدتها جريدة الشروق اليومي في التعرض لقضايا الفساد في الجزائر ؟
4. ما هي المصادر التي استقت منها الصحيفة مادتها الإعلامية لمعالجة الموضوع ؟

فرضيات الدراسة:

1- عالجت جريدة الشروق اليومي قضايا الفساد في الجزائر. باعتبارها قضايا تشمل جوانب متعددة و تحركها فواعل كثيرة.

2- باعتبار قضايا الفساد من القضايا التي تشغل الرأي العام الوطني فإن جريدة الشروق اليومي أولتها أهمية كبيرة، انعكست من خلال الموقع و المساحة المخصصة لهذه القضايا و كذا استخدام العناصر المختلفة للفت انتباه القارئ لها.

VI. منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في هذه الدراسة، ويمكن تعريفه على أنه أحد أساليب البحث العلمي أو الطريقة العلمية في البحث حين يريد الباحث دراسة ظاهرة ما فإن أول خطوة يقوم بها هي وصف الظاهرة التي يريد دراستها أو جمع أوصاف و معلومات دقيقة عنها. و يهدف هذا المنهج إلى رصد ظاهرة أو موضوع محدد بهدف فهم مضمونها أو مضمونه، و الوصول إلى نتائج و تعميمات تساعد في فهم الواقع و تطويره.

أما بالنسبة لأداة الدراسة فاعتمدنا على تحليل المضمون مستخدمين استمارة تحليل المضمون لتحليل بيانات أعداد عينة الدراسة، لأن هذه الدراسة تتطلب تحليل المضمون كأداة والذي نقصد به

أسلوب أو أداة للبحث العلمي يمكن أن يستخدمها الباحثون في مجالات بحثية متنوعة و على الأخص في علم الإعلام و الاتصال لوصف محتوى الظاهرة و المضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل و المضمون وتلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث أو فروضه الأساسية.

ويمكن القول أيضا على تحليل المحتوى (المضمون) أنه أسلوب للوصف الموضوعي للمادة اللفظية، أي تصنيف المادة اللفظية التي يقوم بتحليلها الباحث وفق فئات محددة بغية تحديد خصائص كل فئة منها، و استخراج السمات العامة التي تتصف بها، و الانتهاء من كل ذلك بتفسير موضوعي دقيق لمضمونها.

VII. مجتمع البحث و عينة الدراسة:

يمكن القول أن مجتمع البحث يمثل جميع المفردات أو الأشياء التي نريد معرفة حقائق عنها و قد تكون أعداد كما هو الحال في تحليل مضمون وسائل الإعلام. و بالنسبة لدراستنا فمجتمع البحث أو المجتمع الأصلي هو عبارة عن مجموع أعداد صحيفة الشروق اليومي لثلاثة أشهر من سنة 2013، والمتمثلة في شهر فيفري و مارس و أفريل.

وفيما يتعلق بالعينة والتي تعرف على أنها جزء من المجتمع الكلي المراد تحديد سماته بنسبة مئوية يتم حسابها طبقا للمعايير الإحصائية و طبيعة مشكلة البحث و مصادر بياناته. بحيث ارتأينا إلى اختيار العينة العشوائية المنتظمة التي تساعدنا في اختيار عينة ممثلة وملائمة لمجتمع الدراسة مع إمكانية تعميم النتائج. و تم الوصول من خلالها إلى 27 عدد من أعداد الشروق اليومي بمسافة يوم واحد بين أعداد الدراسة.

VIII. تحديد المفاهيم الخاصة بالدراسة:

- ✓ **الصحيفة (الجريدة):** هي إحدى المنشورات الدورية التي تصدر يوميا، لتغطية مختلف الوقائع والأحداث.[1]
- ✓ **الصحافة المكتوبة:** هي مجموعة أوراق صادرة عن مطلعة تعد مطبوعا مثل الجرائد والكتيبات والنشرات والمطبوعات، والجداول والملصقات، وتكون إما صحافة رأي أو صحافة متخصصة أو تكون كل ذلك معا، مع التشديد على غاية أساسية من هذه الغايات.[2]
- ✓ **الصحافة المستقلة:** هي الصحافة التي لا تنتمي إلى أي اتجاه سياسي معين، أو تتبنى إيديولوجية بعينها ولا تعبر عن أحد الأحزاب السياسية وإنما تفسح المجال على صفحاتها لكافة الآراء والاتجاهات السياسية والمذاهب الفكرية والاجتماعية.[3]
- ✓ **صحيفة الشروق اليومي:** هي صحيفة وطنية إخبارية تصدر باللغة العربية بصفة يومية، تأسست في الثاني من نوفمبر من سنة 2000، مقرها الرئيس في العاصمة، ولها مكاتب جهوية بخمس ولايات في الوطن. تهدف إلى تشكيل مؤسسة إعلامية تلبي حاجة الجزائريين إلى إعلام مكون ومثقف وممتع. شعارها: رأينا صواب يحتمل الخطاء ورأيكم خطاء يحتمل الصواب. لها نسخة إلكترونية بالعربية والفرنسية والإنجليزية متوفرة على موقعها الرسمي.[4]

---

[1]– رابح طيبي، **الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة، دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي،1 جانفي 2007– 31 ديسمبر 2007**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2008–2009، ص:16.

[2]– حافظ علي أبو عياش، **دور الصحافة المطبوعة في التحول الديمقراطي في الضفة الغربية (جريدة القدس نموذجا 2004–2007)**، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، 2008، ص:21.

[3]– رابح طيبي، **نفس المرجع**، ص:17.

[4]– رابح طيبي، نفس **المرجع**، ص:92–98.

- ✓ **الفساد:** هو استغلال أو سوء استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة من أجل مكسب خاص.[1]

[1]– داوود خير الله، **الفساد ومعوقات التطور في العالم العربي**،ط1، (د– ن)، (د– م)، 2014، ص: 3.

الجانب النظري

الفصل الأول: الصحافة الجزائرية و تطورها في الجزائر

المبحث الأول: الصحافة و تطورها في الجزائر

المبحث الثاني: وظائف الصحف في المجتمعات

المبحث الثالث: القيم الديمقراطية و أثرها على حرية التعبير

المبحث الأول: الصحافة و تطورها في الجزائر

المعرفة هي أصل الحضارة، و الكلمة هي مصدر المعرفة،و الكلمة المطبوعة هي أهم مكون في هذا المصدر، و قد كانت الكلمة المطبوعة و لا تزال أهم وسائل الثقافة و الإعلام و أوسعها انتشارا و أبقاها أثرا، حيث حملت إلينا حضارات الأمم عبر ألاف السنين و الحقب لنتولى نحن و الأجيال القادمة صياغة حضارتنا وإضاءة الطريق بنور العلم والمعرفة.[1] و يظل الإعلام قبل كل شيء وسيلة الاتصال بين الأفراد و الجماعات عبر عناصره الرئيسية (مرسل، مستقبل، قناة اتصال، مراسلة). و تعتبر الصحافة من أهم وسائل الإعلام في المجتمعات

المطلب الأول: مفهوم الصحافة

الصحافة لغة : مشتقة من الصحف: جمع صحيفة، و الصحيفة . كما شرحها ابن منظور في(لسان العرب) . هي التي يكتب فيها. و في القرآن الكريم وردت هذه الآية: " إن هذا لفي الصحف الأولى صحف إبراهيم وموسى". و الصحف هنا بمعنى الكتب المنزلة. وفي الصحاح للجوهري إن الصحيفة و جمعها صحف و صحائف هي الكتاب بمعنى الرسالة. وفي الحديث الشريف: " أتراني حاملا إلى قومي كتابا كصحيفة المتلمس ". و منها اشتق المصحف (بضم الميم أو كسرها) بمعنى الكتاب الذي جمعت فيه الصحف أي الأوراق و الرسائل.[2]

الصحافة اصطلاحا: إن إيجاد تعريف شامل للصحافة لا يزال هاجسا يراود العديد من العاملين و الباحثين في الدراسات الصحفية. و قد يرجع ذلك إلى اتخاذ مفهوم الصحافة أبعاد جديدة مع تطور الممارسة الصحفية ونمو دراساتها. مما يجعل الحديث عن مفهوم محدد للصحافة غاية لا تدرك و بعيدة

[1]– موسى قريعي، **ضمير الصحافة**، ط1، مكتبة مدلواي، القاهرة، 2008، ص:9.

[2]– أديب مروة، **الصحافة العربية نشأتها و تطورها**، ط1، دار مكتبة الحياة، بيروت (لبنان)،ص:13.

المنال. لذا سيلاحظ وجود العديد من التعريفات بحيث لا يوجد إجماع على مفهوم واحد ومحدد متفق عليه.

يعتبر الشيخ نجيب الحداد منشئ جريدة (لسان العرب) في الإسكندرية و حفيد الشيخ ناصف اليازجي أول من استعمل لفظ الصحافة بمعناها الحالي ثم قلده الصحفيين بعد ذلك.[3]

- في قاموس أكسفورد تستخدم كلمة صحافة بمعنى(prées)و هي شيء مرتبط بالطبع و الطباعة و نشر الأخبار و المعلومات وهي تعني أيضا (Journal) و يقصد بها الصحيفة و (Journalisme) بمعنى الصحافة و (Journaliste) بمعنى الصحفي فكلمة الصحافة تشمل إذا الصحيفة و الصحفي في نفس الوقت.[4]
- التعريف الذي وضعته دائرة المعارف البريطانية للصحافة: " تشمل الصحافة كتابة ونشر الصحف و الدوريات، وتشمل أيضا مهام و عمليات مرتبطة . بصفة أساسية . بإنتاج النشريات والدوريات، هي عموما داخلة في حقل الصحافة، فجمع وإرسال الأخبار وأعمال الإدارة و الإعلان تهدف . بصفة خاصة . إلى خدمة الصحافة، ومن ثم تدخل في هذا الحقل، ومنها أيضا نشرات الأخبار في الراديو و التلفزيون[5]. ومن المفيد هنا أن نشير كذلك إلى التعريف الذي وضعته دائرة المعارف البريطانية للصحيفة تقول: " هي نشرة دورية غير مغلقة تصدر في فصول منتظمة وتقوم بصفة أولية بنقل الأخبار، و معظم الصحف تصدر يوميا أو أسبوعيا

[3]– موسى قريعي، **نفس المرجع**، ص:10.

[4]– فاروق أبو زيد، **مدخل إلى علم الصحافة**، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 1986، ص:37.

[5]– محمد حسين عبد العزيز، **لغة الصحافة**، ط1، دار المعارف، القاهرة، (د–ت–ن)، ص:14.

... و الفصل بينها و بين المجلة صعب خاصة بين الصحف التي تصدر كل أسبوع، ولكن بصفة عامة يسمى المنشور مجلة إذا كان مغلفا بغلافين.[6]

- والمعروف أن الصحافة بمعناها الواسع تشمل جميع وسائل الأعلام الحديثة. ومنها الصحيفة و الإذاعة والتلفزيون و السينما والمسرح و الندوة والكتاب و النشرة و المعرض و المنابر العامة و نحو ذلك. أما الصحافة بمعناها الضيق فإنها تقتصر على الصحف و المجلات.[7]

ومن خلال التعاريف السابقة نخلص إلى أن الصحافة تعني تسجيل الوقائع اليومية بدقة و انتظام و ذوق سليم، مع استجابة لرغبات الرأي العام و توجيهه و الاهتمام بالجماعات البشرية، و تناقل أخبارها، ووصف نشاطها، ثم تسليتها. وعلى هذا فالصحافة مرآة تنعكس عليها صورة الجماعة و آراؤها وخواطرها. وهي كذلك عين الشعب على الحاكمين.

بيدا أن الصحافة سلاح ذو حدين: فالصحافة كما يفترض هي أداة إرشاد و تربية و إمتاع، و لكنها قد تنقلب إلى أداة تضليل و إفساد و تملق للجماهير، إذا أسيء استخدامها و أصبحت وسيلة للدعاية و الكسب.[8]

المطلب الثاني: تطور الصحافة في الجزائر

عرفت الجزائر الصحافة في فترة الاستعمار الفرنسي حين أصدر الفرنسيون صحيفة المبشر عام 1847 م. و قد شهد تاريخ الصحافة في الجزائر منذ البدايات الأولى له أربع مراحل، و هذه المراحل هي: صحافة الحقبة الاستعمارية التي شهدت صدور عدد كبير من الصحف. ثم مرحلة الثورة التحريرية و

---

[6]– محمد حسين عبد العزيز، **نفس المرجع**،ص:15.

[7]– عبد اللطيف حمزة، **الصحافة و المجتمع**، ط1، دار القلم، القاهرة، 1963. ص:7.

[8]– أديب مروة، **مرجع سبق ذكره**، ص:18.

ما شهدته من صحف ومجلات صدرت لمواكبة ذلك الحدث التاريخي المهم. فصحافة عهد الاستقلال الذي كان عام 1962 م و شهد ظهور أعداد كبيرة من الصحف باللغتين العربية و الفرنسية إضافة إلى الصحافة المتخصصة التي تغطي اهتمامات و حقولا مختلفة، ثم كانت المرحلة الرابعة و تتمثل في الحقبة الحاضرة التي تعبر الصحف الصادرة فيها عن واقع التعددية السياسية و الحزبية التي تشهدها الجزائر بعد أن كانت طيلة الفترة السابقة و منذ حصولها على الاستقلال صحافة رسمية تابعة بشكل مباشر للدولة سواء عن طريق ملكية حزب جبهة التحرير الوطني أو وزارة الإعلام.[9]

سنركز في هذا المطلب على المرحلة الرابعة باعتبارها أهم مرحلة و المتمثلة في إطلاق الحرية للرأي والتعبير و استقلالية الصحف، وهي تصب في كنف دراستنا هذه و سنتتبع تطور الصحافة الجزائرية في ظل التعددية منذ إصدار أول قانون خاص بالإعلام و إصدار دستور 1989 م، هذا الأخير الذي كان نتيجة لأحداث أكتوبر 1988 م.وهي كالتالي:

مرحلة 1989 التوجه التعددي:

عرفت الجزائر بعد أحداث 1988 تغيرات جذرية في المجالات الثقافية و الاقتصادية و السياسية بعد إقرار دستور جديد 1998 أجاز التعددية السياسية و الإعلامية و هذا ما كان له الأثر الكبير في زعزعة المنظومة الإعلامية و كشف الإعلام بأنه كان يعيش بعيدا عن هموم ومشاكل المواطنين و يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث فترات ترتبط بأحداث سياسية شهدنها الجزائر.[10] ذلك أن هذه الفترة كانت نقطة تحول كبيرة في تاريخ الجزائر ليس فقط على المستوى السياسي، و إنما على مستويات أخرى و من بينها الإعلام و الصحافة المكتوبة بشكل خاص.

---

[9]– تيسير أبو عرجة، **دراسة في الصحافة**، ط1، دار مجدلاوي، عمان (الأردن)، 2000، ص: 245.

[10]– قزادري حياة، **الصحافة و السياسة و الثقافة والسياسة الإعلامية في الجزائر**، ط1، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر،(د–ت–ن)، ص:70–71.

الفترة الأولى 1989- 1991:

و يمكن أن نسمي هذه الفترة فترة التحولات الجذرية أو فترة الانفجار الإعلامي. و لقد استهلت هذه المرحلة بحدث هام هم ظهور دستور 1989 الذي سمح بتأسيس الجمعيات السياسية و بحرية الصحافة و تنوعها (المادة 39). كما شهدت هذه الفترة ظهور عدد كبير من العناوين الصحفية، حوالي 140 عنوانا عموميا، خاصا أو حزبيا وهو ما اصطلح على تسميته الانفجار الإعلامي الحر الذي لم يدم طويلا بسبب عدة مشاكل مهنية مرتبطة بارتفاع تكاليف السحب، مشاكل الطباعة، الإشهار، التوزيع و عدم كفاية دعم الدولة للحق في الإعلام.

كما شهدت هذه الفترة تعديل قانون الإعلام 1982. فكانت سنة 1990 موعد صدور ثاني قانون للإعلام في الجزائر، و الذي ضم 106 مواد انتظمت في تسعة أبواب. و جاء في هذا القانون ليعلن في المادة(59) منه عن إنشاء مجلس أعلى للإعلام كسلطة إدارية مستقلة مهمتها السهر على تطبيق هذا القانون. و قد حدد القانون في مواده وظائف المجلس و صلاحياته إضافة إلى تحديد مختلف العلاقات. التي تربطه بالفاعلين في الميدان الإعلامي.

إن تخصيص عدد كبير من المواد للمجلس توحي بوجود نوع من الأهمية أما على مستوى الممارسة فالأمر يختلف، لقد عرف المجلس على أنه مركز حكم والحامي لحرية الإعلام و الحريص على مساعدة الدولة التي يجب أن توزع بإنصاف، أما عمليا، ومنذ تنصيبه في جوان 1990 كان المجلس الأعلى للإعلام نادرا ما يظهر و لم يشهد دوره المهمش أمام الحكومة سوى بعد 1991 ليعود إلى التراجع بعد ذلك.

يمكن القول أن قانون الإعلام قد فشل في وضع إطار مناسب لممارسة حرية الصحافة في الجزائر من الناحية النظرية و التطبيقية، و هو ما جعله عرضة للمطالبة بتعديله، وهو ما تم فعلا من خلال أربع محاولات لوضع قانون جديد دون أن يسفر ذلك عن نتيجة.[11]

الفترة الثانية 1992 – 1997 :

تشمل هذه الفترة مرحلة حالة الطوارئ و الأزمة السياسية و قد ميزتها حالة من الفوضى و تردي الأوضاع الاجتماعية و الأمنية التي انعكست سلبا على الصحافة المكتوبة بصفة خاصة و على قطاع الإعلام بصفة عامة.[12] فهذه الفترة غير مستقرة و عصيبة و عنيفة في تاريخ الجزائر المعاصر. فبعد إقرار حالة الطوارئ في 9 فيفري 1992 م، جمد العمل بدستور 1989 وقانون الإعلام الذي كرس حرية الصحافة في 1990 م، و قد تأثر قطاع الصحافة سلبا بإقرار حالة الطوارئ ففي نفس السنة أقدم رئيس الحكومة آنذاك على حل المجلس الأعلى للإعلام، ليفتح المجال أمام مضايقات واسعة على الممارسة الإعلامية وإن كان المجلس في الواقع لم يقم بالدور المنوط به بشهادة العديد من الصحفيين. حيث هيمنت السلطة السياسية خاصة على الصحافة الخاصة بحجة استرجاع هيبة الدولة وذلك عن طريق اقتحام عناصر الأمن إلى المقرات الصحفية و اعتقال الصحفيين وتوقيف الصحف عن الصدور بقرار من وزارة الداخلية. متجاهلين بذلك دستور 1989 الذي ينص على أنه لا يجوز حجز أي مطبوع أو منشور إلا بأمر قضائي.[13]وبعد القرار الوزاري بين وزارتي الثقافة و الاتصال و الداخلية و الجماعات المحلية و المؤرخ في 7 جوان 1994 واحد من أهم الإجراءات التي كان لها الأثر على مستقبل العديد من الصحف، إذ بموجبه قررت السلطات احتكار الأخبار الأمنية ومنع نشر كل خبر لا يأتي من القنوات

[11]– أحلام باي، **معوقات حرية الصحافة في الجزائر**، ص:82.

[12]– أحلام باي، **نفس المرجع**، ص:59.

[13]– قزادري حياة، **مرجع سبق ذكره**، ص:75.

الرسمية، و كان هذا القرار متبوعا بجملة من التوصيات المتعلقة بكيفية معالجة الأخبار الأمنية من قبل وسائل الإعلام وبعض تقنيات توجيه الرأي العام.[14]

ففي هذه المرحلة نلاحظ تدهور العلاقة بين السلطة و الصحافة بسبب الرقابة التي تفرضها السلطة السياسية على نشر و توزيع الأخبار. و تدهور حالة الحريات العامة وحرية التعبير. حيث سجلت سنة 1997 اختفاء الصحافة الحزبية بصفة شبه كلية من الساحة الإعلامية. بالإضافة إلى اغتيال العشرات من الصحفيين و عمال قطاع الإعلام ما بين سنتي 1993و 1997.

يمكن القول أن السلطة و رغم دخولها تجربة التعددية إلا أنها لم تستطع استيعاب الآراء المخالفة وتقبل الأفكار المتعددة والحرة لذلك لجأت إلى إجراءات تصفية تعسفية على حرية الصحافة، والتي تراوحت بين التعليق والغلق و الابتزاز الاقتصادي من خلال منع الإشهار، كما وصلت إلى حد السجن وإصدار و تطبيق القوانين المقيدة لحرية الإعلام[15]. فعدم استقرار النظام السياسي في هذه الفترة أدى إلى عدم استقرار النظام الإعلامي، وجعلته عرضة للتقلبات، الأمر الذي يؤدي إلى ضعفه و انعدام مصداقيته بسبب غياب آليات واضحة تتحكم في سير العمل الإعلامي.

الفترة الثالثة 1998 إلى يومنا هذا:

مع نهاية الفترة السابقة شهدت الصحافة الجزائرية بداية مرحلة انتقالية جديدة بنوع من التحسن التدريجي. فقد تم إعداد و عرض مشروع لقانون إعلام جديد سنة 1998 للمجلس الشعبي الوطني و تقررت مناقشته في الدورة الربيعية لسنة 1999 للمجلس الشعبي الوطني، لكن الانتخابات الرئاسية لأفريل 1999 قلبت الرزنامة وتم السكوت عن المشروع الذي ينص على إنهاء احتكار الدولة للقطاع السمعي .

[14]– قزادري حياة، **مرجع سبق ذكره** ،ص:75.

[15]– قزادري حياة، **مرجع سبق ذكره**،ص:78.

البصري، وهذا ما أبقى بقانون 1990 ساري المفعول، كما يلاحظ أن التغيرات السياسية التي حدثت في هذه الفترة، خاصة بانتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية لم تؤثر إيجابا على الممارسة الإعلامية في الجزائر. كما شهدت الفترة توترا في الخطاب الرسمي بين المسئول الأول في البلاد وبعض العناوين الصحفية الخاصة فالرئيس عبد العزيز بوتفليقة في انتقاداته المتكررة للوضع العام في البلاد لم يتوان عن اتهام الصحافة بصب الزيت على النار في الأزمة التي تعرفها البلاد منذ أكثر من عشر سنوات. استمر هذا الوضع مع تطرق الرئيس و المسئولين المتعاقبين على وزارة الاتصال لخطاب يصب في نطاق تحديد مجالات حرية الصحافة باسم المحافظة على استقرار البلاد تارة و باسم بناء صحافة مسئولة تارة أخرى.[16]

وفي خضم المحاولات الرامية إلى وضع قانون جديد للإعلام صدر قانون العقوبات المعدل و هو قانون رقم 01. 09 المؤرخ في 26 جوان 2001[17]حيث لاقى هذا القانون انتقادات كثيرة في الوسط الإعلامي و الحزبي، لأنه جاء لكبح جماح الصحافيين بالدرجة الأولى خنق تعاليقهم اللاذعة اتجاه المسئولين السياسيين في الدولة و هو ما اعتبروه تراجعا للحرية الممنوحة للصحافة.[18]

إذا إضافة إلى قانون الإعلام وما حمله من سلبيات، يأتي تعديل قانون العقوبات ليثقل كاهل الصحافي بأعباء جديدة و يزج به في دوامة الرقابة الذاتية رغم ذلك يمكن القول أن الصحافة في الجزائر حتى الآن لم تعرف فترات انفراج و تحسن إلا و عرفت معها مشاكل أعاقت سيرها وحريتها حتى في السنوات التي تلت سنة 2002.

---

[16]– سلطاني فضيلة، **تناول الصحافة المكتوبة لظاهرة العنف المدرسي في المؤسسات التربوية الجزائرية**، ط1، جامعة حسيبة بن بوعي(الشلف)،(د–ت–ن)، ص:83.

[17]– للاطلاع على مضمون القانون انظر(الجريدة الرسمية، 2001/06/26،ص:15–19)

[18]– أحلام باي، **مرجع سبق ذكره**، ص:84.

المبحث الثاني: وظائف الصحف في المجتمعات

تتعدد وظائف الصحافة و الخدمات التي تقدمها إلى جمهورها، إلا أن أهم وظيفة لها هي الإعلام، أي نقل الأخبار وطرحها و التعليق عليها، و الصحيفة يجب أن تنقل الخبر بصورة مثيرة. و تقدم الصحافة الخدمات العملية لقرائها لتساعدهم على القيام بأنشطتهم الفردية وتناغم حركاتهم اليومية.

ففي هذا المبحث سنقدم صورة عن أهم وظائف الصحافة في المجتمع على أية صورة من صور هذا المجتمع. فأما الوظائف المعروفة للصحافة حتى الآن فهي:

1. الإعلام و تزويد القارئ بالأخبار.
2. تفسير هذه الأخبار متى كانت هناك حاجة لهذا التفسير.
3. التوجيه و الإرشاد و تثقيف القراء.
4. التسلية و إمتاع القراء بكل الطرق الممكنة.
5. التسويق و الإعلان عن الحاجيات التي يحتاج إليها الجمهور أو المرافق التي ينتفع بها.

إن مهمة الصحيفة لا تقف عند نشر الخبر. و لكن تتعداه إلى وظائف أخرى منها (التعليق) على الخبر بما يتفق و سياستها التي تميزها عن غيرها من الصحف.بالإضافة إلى (متابعة) هذا الخبر و جمع المعلومات الجديدة عنه باستمرار، ثم صياغة هذه المعلومات إما في شكل طرائف صحفية، وإما في شكل أحاديث صحفية،أو تحقيقات و تقارير واستطلاعات من أنواع شتى يعرفها المتمرسون بهذه المهنة، وذلك فضلا عن عناية الصحيفة بمواد التوجيه و الإرشاد و التثقيف أو تزويد القارئ بالمعلومات الصحيحة المفيدة، إما في شكل عمود من الأعمدة ذات الطابع الإنساني أو الطابع الاجتماعي أو الطابع العلمي أو الأدبي أو الفني و نحو ذلك. و قد يكون هذا التوجيه أو التثقيف من جانب الصحيفة على

شكل قصة قصيرة أو على شكل مقال طويل وهكذا. كل ذلك بقصد واحد، هو تنوير الشعب و توجيه أفراده في المسائل العامة التي تغل بال المجتمع كله أو بعضه.[19]

المطلب الأول: الصحافة و وظيفة نشر الأخبار

لقد نشأت الصحافة منذ ظهورها في غرب أوروبا في نهاية القرن السادس عشر و بداية القرن السابع عشر صحافة خبرية. أي تقتصر على نشر الأخبار دون أن تجرأ على التعليق عليها. [20] وكذلك بالنسبة للدول العربية فقد ظهرت الصحافة في العالم العربي صحافة خبرية. فكانت الصحف تكتفي بنشر أخبار الدولة و أوامرها و تعليماتها لكبار الموظفين و للجمهور.

فالإعلام و نشر الأخبار هي أهم وظيفة فهي تخبر جمهورها أو أفراد المجتمع بالوقائع الهامة، فتعلن عن موعد انعقاد الاجتماعات و مكانها ومواضيعها، و تسجل أخبار المواليد و الوفيات و الحقائق الحيوية عن الأحداث العادية، بالإضافة إلى العديد من الأخبار التي تفيد و تخدم أفراد المجتمع الذي تنشط فيه.

المطلب الثاني: وظيفة التوعية و التثقيف و التأثير في الرأي العام

في الفترة الممتدة من نهاية القرن الثامن عشر و النصف الأول من القرن التاسع عشر شهدت المجتمعات الأوروبية تطورا هائلا في أبنيتها الاجتماعية و أنظمتها السياسية. فلقد اجتاحت الفلسفة الليبرالية الفكر الأوروبي و غيرت المجتمعات الأوروبية وحطمت بقايا الفكر الإقطاعي بفضل الصحف التي قامت بهذه المهمة بأفضل ما يكون، حين بدأت الصحف تفسح صفحاتها للرأي بجانب الخبر و ظهر فن المقال الصحفي و ألوان أخرى من فنون الكتابة الصحفية الملائمة للترويج للفلسفة الجديدة و

---

[19]– عبد اللطيف حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 22–23.

[20]– فاروق أبو زيد: **مدخل إلى علم الصحافة**، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 1986، ص58.

بالتدريج بدأت الصحافة تلعب دورا صار حاسما بعد ذلك. و في التأثير في الرأي العام وظلك بما تثيره من مناقشات حول القضايا و المشاكل التي تشغل أذهان الناس.[21] عندئذ أصبح لصحافة وظيفة ثانية رئيسية. لا تقل أهمية عن وظيفة نشر الأخبار و هي وظيفة التوعية و التثقيف و التأثير في تشكيل الرأي العام.[22]

و بالنسبة للوطن العربي بقيت الصحافة خبرية لفترة طويلة حتى نشأت الصحافة الشعبية. و حتى يومنا هذا فإن الصحف تلعب دورا هاما و كبير للمجتمعات و الأفراد بما تقدمه من وعي في جميع المجالات الصحية و البيئية والدينية و الحضارية و الثقافية و السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية... الخ.

المطلب الثالث: وظيفة الإعلان و التسلية

وظيفة الإعلان: لقد ظهر الإعلان منذ سنوات نشأتها الأولى و لكنه لم يتحول إلى وظيفة رئيسية من وظائف الصحافة إلا بعد فترة طويلة. أي حوالي منتصف القرن التاسع عشر.

فزادت أهمية الإعلان انعكاسا للتطور الاقتصادي في المجتمعات الأوروبية خاصة بعد الثورة الصناعية، فزيادة الإنتاج تحتاج إلى الإعلان للمساعدة في تصريف هذا الإنتاج. ومنذ ذلك الوقت إلى تعتمد الصحف على الإعلانات و أصبحت مصدر تمويل و دخل لأغب الصحف.

وظيفة التسلية: لقد ارتبط بروز التسلية كوظيفة رابعة للصحافة . نتيجة لظهور الصحافة الشعبية. و قد دفعت المنافسة الصحف إلى استحداث مواد صحفية جديدة تثير جاذبية القراء و إقبالهم على الصحيفة

[21]– فاروق أبو زيد، **نفس المرجع**، ص:61.

[22]– فاروق أبو زيد، **نفس المرجع** ، ص:63.

فاستحداث الروايات المسلسلة التي استهدفت تسلية القراء ، ثم أخذت الصحف بعد ذلك في تقديم ألوان مختلفة من الفنون الصحفية المسلية إضافة على الروايات المسلسلة هناك أبواب الخط و الكلمات المتقاطعة و المسابقات و الألغاز و الأحاديث و التحقيقات الصحفية الخفيفة مع كبار الفنانين و الشخصيات الاجتماعية البارزة. بالإضافة إلى الصور الطريفة والرسوم الكاريكاتورية الضاحكة.[23]

بالإضافة إلى هذه الوظائف الأساسية تقوم الصحف بعدة وظائف أخرى حسب تطور المجتمعات و حاجيات كل المجتمع, فلقد أصبحت الصحف اليوم تعتبر من مصادر التاريخ فهي تسجل وقائع الحياة الاجتماعية في حركتها اليومية ووصفها و الاحتفاظ بها للأجيال المقبلة كي تصير أحد مصادر التاريخ.

المبحث الثالث: القيم الديمقراطية و أثرها على حرية التعبير

تعد حرية الرأي و القول و حق الإعلام في التعبير عنهما أدلة الممارسة الديمقراطية و درجة مقياس لتقدم و تطور الدول، و دلالة على حجم التخلف عن مواكبة العصر، كما يعد هذا الثالوث مطلبا شرعيا و قيمة إنسانية تجسد حرية الإنسان، و كل قمع لهذه الحرية هو حط من قيمة الإنسان. تعتبر معايير حقوق الإنسان كما تضمنتها المواثيق و المعاهدات و الإعلانات الدولية المعنية بحرية الرأي و التعبير الأساس القانوني في الشرعية الدولية لحماية هذه الحقوق. بحيث أصبحت جزء من قواعد القانون الدولي الآمرة، و هي بهذه الصفة لها الإلزام القانوني للدول و غيرها من الكيانات السياسية احترامها و عدم مخالفته، و دمجها ضمن نظامها التشريعي الداخلي و تضمينها الدساتير و القوانين.

[23]– فاروق أبو زيد، **مرجع سبق ذكره**، ص:66.

وللإحاطة بهذا الموضوع سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم الحريات الفكرية (حرية التعبير، حرية إنشاء الصحف، حرية إنشاء الأحزاب، حرية الإعلام)التي تعبر عن حرية الرأي و التعبير في المجتمعات الديمقراطية، من خلال ما نصت عليه القوانين و المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

وقبل هذا سنتطرق إلى تعريف الحرية لغة واصطلاحا.

الحرية لغة: ضد العبودية، فيقال حر يحر حرارا أي عتق و صار حرا و الحرة نقيض الأمة و جمعها حرائر.[24]

الحرية اصطلاحا: الحرية تعتبر حق طبيعي للإنسان بل هي أقدس حقوقه و أغلاها، و يحرص عليها كما حرصه في الحياة،و يدافع عنها بكل ما يملك من قوة، لأنها قوام حياته، وأساس وجوده.

- فالإنسان الحر هو غير المملوك و غير المقيد بأي قيد مادي و هو الخالص في إنسانيته، لا تشويه فيها، و الحرية بهذا المعنى الواسع تعني أن يكون الإنسان غير مملوك لأحد، لا في نفسه ولا في بدنه،و لا في بلده، ولا في قومه،ولا في أمته.[25]
- ففي الاصطلاح الشرعي:" هي ما يميز الإنسان عن غيره، و يتمكن بها من ممارسة أفعاله وأقواله و تصرفاته، بإرادته واختياره عن غير قسر ولا إكراه، و لكن ضمن حدود معينه"
- أما مونتسكيو فيعرف الحرية بأنها:" الحق فيما يسمح به القانون، و المواطن الذي يبيح لنفسه ما لا يبيحه القانون لن يتمتع بالحرية، لأن باقي المواطنين سيكون لهم نفس القوة".[26]

---

[24]– كريم يوسف أحمد كشاكش، **الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة**، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية،1987، ص:25.

[25]– خضر خضر، **مدخل إلى الحريات العامة و حقوق الإنسان**، ط2، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2004، ص:25.

فيلاحظ من خلال هذه التعريف أن الحرية مقيدة و ليست مطلقة، فممارسة الحرية مشروطة بمبدأ أساسي هو عدم تجاوز تلك الحرية إلى الإضرار بالغير أو المجتمع، أي عدم إضرار الشخص بغيره.يقول الفيلسوف جون ستيوارت :" إذا كان كل البشر يمتلكون رأيا واحدا وكان هناك شخص واحد فقط يمتلك رأيا مخالفا، فإن إسكات هذا الشخص الوحيد لا يختلف عن قيام هذا الشخص الوحيد بإسكات كل بني البشر إذا توفرت له القوة".

المطلب الأول: حرية التعبير

لقد أصبحت حرية التعبير اليوم من أهم الحريات بالنسبة للإنسان وأثمنها بالإضافة إلى حريته في التنقل و المعتقد و ...، وقد طرحت كل المجتمعات الإنسانية قضية حرية التعبير كل حسب توازناتها الداخلية و ظروفها الخاصة ووفقا لصيغ احترام خصوصياتها.[27]

وتعرف حرية التعبير عن الرأي بأنها حق الأفراد في التعبير الحر عما يعتنقون من أفكار دون أن يكون في ذلك مساس بالنظام العام و حقوق الآخرين، ولا جدال في أن حرية الفكر و الاعتقاد عندما تتجاوز الفكرة التي يؤمن بها الشخص إلى مرحلة إشراك الآخرين في هذه الفكرة أو العقيدة . بعرضها عليهم . فحرية الفكر هي حركة داخل الإنسان يتولد عنها الاعتقاد بفكرة معينه، وممارسة هذه أي التعبير عنها هو الذي يعرف بحرية الرأي و التعبير و حرية الصحافة تعد إحدى تطبيقاتها.[28]

---

[26]– كريم يوسف أحمد كشاش، **نفس المرجع**، ص:25.

[27]– خالد فهمي، **المسئولية المدنية للصحفي عن أعماله الصحفية**، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص:278.

[28]– خالد مصطفى فهمي، **حرية الرأي و التعبير**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص19.

يقصد بالتعبير هو تفسير و إعلان عما بنفس الإنسان و ذلك من خلال طرق عديدة فقد يكون التعبير بالكتابة أو بالإشارة أو بالصورة أو بالرسم أو الكاريكاتير على نحو يألفه التعامل بين الأشخاص، وقد حدد المشرع طرق التعبير فيما يلي:

القول: هو التعبير بالكلام سواء كان جملا أو عبارات كاملة.

الكتابة: كل تعبير باللغة المدونة، سواء أكانت كلمات منسقة في شكل جمل تامة، وذات معنى أو فيشكل حروف متفرقة، و لكن تشكل في مجموعها معنى يفهمه القارئ دون عناء و يفهم مدلوله و هدفه لأول وهلة أو بعد إمعان النظر.

الإشارات: هي حركة جسدية تعبيرية تطرق نفسية الغير دون المساس بجسده، وهي أيضا حركات الجوارح. ويمكن تعريفها أيضا بأنها ما يؤمن به الشخص تعبيرا عن موقف معين يجري العرف عليه و على إعطائه معنا خاصا محددا.

وقد أوضح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذا الحق فقد ذكر في المادة 19 منه على أن :" لكل إنسان الحق في حرية الرأي و حرية التعبير وهذا الحق يتضمن حرية اعتناق الآراء بدون تدخل، و أن يلتمس و يتلقى و ينقل المعلومات و الأفكار من خلال أي وسيلة إعلامية، و بغض النظر عن الحدود السياسية "وعلى هذا فإن هذا النص قد أقر حقين للفرد وهذين الحقين مرتبطين بعضهما البعض ولا قيمة لأحدهما دون الآخر. أولهما حرية الرأي و يتمثل هذا الحق فحرية اعتناق الآراء و المعتقدات بدون تدخل، أما الثاني حرية التعبير هو الحق في تلقي ونقل المعلومات والأفكار من خلال أي وسيلة إعلامية و نشر هذه الأفكار دون التقيد بالحدود السياسية. فإذا كان من حق الإنسان أن يفكر فيما يكتفه من شؤون، وما يقع تحت إدراكه من ظواهر، و أن يأخذ ما يهديه إليه فكره، و يكون عقيدته الداخلية فكريا بصورة مستقلة ومختارة، فإن حقه هذا لا يبقى ناقصا إذا لم يتمكن من التعبير عن أفكاره وأرائه بنقلها من

مرحلتها الداخلية إلى حيز الوجود الخارجي، لإعلام الكافة بها سواء كان ذلك في أحاديث في المجالس الخاصة أو العامة، أو في خطبه أو دروسه، أو في كتاباته ومقالاته، أو حتى في تمثيله، وإذا تمكن الإنسان من ذلك فعندها يصبح متمتعا بحرية الرأي والتعبير. و تقتضي المصلحة العامة التعرف على كل ما من شأنه الإضرار بالمصلحة العامة حتى يمكن التعبير عن الرأي ضده. فمن يتولى الوظائف العامة في الدولة محل نقد سواء من حيث أعمالهم أو تاريخ حياتهم أو أفكارهم السياسية و غيرها.مما يتيح للجمهور تقييم أعمالهم وإصدار حكم صحيح على هذه الشخصيات، ولا يستلزم ذلك الخوض في حياتهم الخاصة. لذا وجب على القائم بالنشر و صاحب الفكر و الرأي و مراعاة ضميره و الحرص على عدم تلويث شرف واعتبار الآخرين. وعليه فإن التعبير عن الرأي من جانب الصحافة و كافة وسائل النشر و حق الجمهور في الإعلام من أهم الوسائل للوصول إلى مجتمع ديمقراطي، كما أن الحق في التعبير هو حق متفرع من الرقابة الشعبية النابعة من يقضه المواطن المعني بالشؤون العامة فضلا عن حقه في الحصول على المعلومات الضرورية للكشف عن اعوجاجها و تقويمها بهدف سلامة البنيان الوطني.[29]

و القيود التي توضع على حرية الرأي والتعبير الهدف منها هو حماية مبدأ الشرعية و الالتزام بحماية حقوق الآخرين وعدم المساس بسمعتهم ونزاهتهم و شرفهم و عدم الإخلال بالنظام المجتمعي و النظام و الآداب العامة. فليس من حرية الرأي و التعبير نشر و بعث النزعات العنصرية أو التحريض عليها أو ارتكاب أعمال العنف. وهذا ما أوضحته المادتين (29) و (30) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تعطي لهذه الحرية قيود من حيث الأخلاق و آداب المهنة لممارسة حرية الرأي و التعبير عنه وذلك على النحو التالي:

[29]– خالد مصطفى فهمي، **مرجع سبق ذكره**، ص:22.

المادة (29):[30] أعطت هذه المادة الممارسة الحق في حرية الرأي و التعبير بالوسيلة التي تتناسب شريطة الالتزام طبقا لهذه المادة على النحو التالي:

1. على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي فيه وحده تنموا شخصيته نموا حرا كاملا.
2. لايخضع الفرد في ممارسة حقوقه و حرياته إلا للقيود التي يقررها القانون فقط لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها و لتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام و المصلحة العامة و الأخلاق في مجتمع ديمقراطي.
3. لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تمارس هذه الحقوق ممارسة تتناقض مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة (30): " ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق و الحريات الواردة فيه".

من خلال استعراض هاتين المادتين يتضح لنا أن الفرد الممارس لحرية الرأي و التعبير عليه واجبات نحو المجتمع، و عليه التزامات عند ممارسته لهذا الحق، و ذلك ضمن الحدود التي يقررها القانون، بحيث يجب عليه أن يضمن" الاعتراف بحقوق الغير و حرياته و احترامها". و أن يستجيب" للمقتضيات العادلة للنظام العام و المصلحة العامة و الأخلاق". وأن يمارس هذه الحقوق" ممارسة لا تتناقض مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها". ونصت على عدم"القيام بعمل يهدف إلى هدم الحقوق و الحريات الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".[31]

---

[30]– محمد عطا الله شعبان، **حرية الإعلام في القانون الدولي**، ط1، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2007، ص:56.

[31]– محمد عطا الله شعبان، **نفس المرجع**، ص:56.

المطلب الثاني: حرية الإعلام

إن حرية الإعلام هي حق مقدس كفلته المعاهدات و المواثيق الدولية، وتتضمنه معظم دساتير دول العالم. إن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أهمية الإعلام و وسائله المتعددة في العصر الحديث، فهي لا تخفى على أحد.[32] و يقصد بحرية الإعلام حرية إبلاغ المعلومات و الإنباء لأكبر عدد ممكن من الناس، سواء عن طريق ما يرى بالعين كالمطبوعات و الاستعراضات العامة، أو ما يسمع بالأذن كالبث الإذاعي، أو ما يسمع و يرى كإرسال التلفاز و شبكة المعلومات.[33]

ويعرف آخر حرية الإعلام بأنها:" حرية الأفراد و الجماعات و الدول في تداول متعدد الاتجاهات للمعلومات داخل إطار الإتاحة و المشاركة و التغذية الدائمة ضمن حدود مبدأ الحرية و المسئولية من خلال ممارسة هذا الحق وطنيا و قوميا و دوليا، و تتحمل الدول مسؤوليتها في إتاحة المشاركة الفعلية للجماهير في العملية الإعلامية و تبادل الآراء و نقل المعلومات من الشمال إلى الجنوب من أجل تحرير الإنسان". وهناك من يعرف حرية الإعلام بأنها " حرية التفكير و التعبير والإعلام و حرية الانتفاع بالإعلام واستخدام حق الرد وحماية الحياة الخاصة وصون التكتم ووقاية الذاتية الثقافية وحتى حرية رفض الاتصال".[34]

---

[32]– محمد عطا الله شعبان **مرجع سبق ذكره** ص:14.

[33]– نخبة من أساتذة القانون، **حقوق الإنسان**، الإسكندرية، ط1، المكتب العربي الحديث، 2008، ص:162.

[34]– محمد عطا الله شعبان، **مرجع سبق ذكره**، ص:17.

الجانب النظري

الفصل الثاني: الفساد في الجزائر

المبحث الأول: مفهوم الفساد و مظاهره

المبحث الثاني: عوامل انتشار الفساد

المبحث الثالث: أهم قضايا الفساد في الجزائر

المبحث الأول: مفهوم الفساد ومظاهره

المطلب الأول: تعريف الفساد

يمكن البدء بالمفاهيم اللغوية للفساد التي تساعدنا على الانطلاق في تفسير معنى الفساد. فلفظ الفساد في اللغة العربية ضد صلح، وفي المعجم الوسيط[1](فسد) اللحم واللبن أو نحوهما (فسادا) انتن أو عطب ويعني اضطراب الأمر.

ويقصد به أيضا: الخراب والتلف، والانحلال والتعفن.[2] ناهيك عن تفسيره بأنه العصيان لطاعة الله طبقا لتفسير الآية: "**ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون**"[3]. وهو أن سبب ظهور الفساد هو ارتكاب الإنسان لأفعال غير مشروعة.

و فيما يخص معنى هذه الكلمة في كل من اللغة الفرنسية والإنجليزية فنجد أن:

كلمة فساد في اللغة الفرنسية لها أربع عشرة مترادفا. حيث ترد أحيانا بمعنى الهبوط والذل والهوان(Avilissement)، و أحيانا أخرى بمعنى سوء وتدهور الأوضاع(Pourrissement)، وتارة أخرى بمعنى الفسوق(Immoralité)، الإغراء والإغواء (Subordination).

أما في اللغة الإنجليزية، فكلمة فساد أو(Corruption) مشتقة من الفعل اللاتيني(Rumpere) أي الكسر أو التكسير، أي أن شيئا ما تم كسره، وقد يكون هذا

---

[1]– إبراهيم مصطفى و آخرون، **المعجم الوسيط**، الجزء الأول، تركيا، المكتبة الإسلامية، ص:688.

[2]– عبد القادر جبريل فرج جبريل، **الفساد الإداري عائق الإدارة والتنمية الديمقراطية**، بحث ماجستير في إدارة الأعمال، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، 2010، ص:101.

[3]– القرآن الكريم، **سورة الروم/الآية**(40).

وبالنسبة للمفاهيم الاصطلاحية للفساد ليس هناك إجماع تعريف شامل لأبعاد الفساد كافة، ويحظى جميع الباحثين فيه، وإن كان التعريف الأكثر رواجا هو الذي يدور حول استغلال أو سوء استعمال الوظيفة العامة من أجل المصلحة الخاصة.

حيث يقول (جاردنر) أنه لا يوجد إجماع حول تعريف الفساد، وربما ذلك يعود إلى عمومية وسعة استخدامه في المجال السياسي اليومي، والذي انعكس على باقي القطاعات والتيارات.[1]

الفساد: هو كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته، وبشكل عام وبالنتيجة فإن الفساد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.[2]

- إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص، وهو يحدث على سبيل المثال عندما يقوم موظف بقبول طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة. كما يمكن أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطق المحسوبية والمنسوبية أو سرقة أموال الدولة مباشرة.[3]

---

[1]– حاحة عبد العالي، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون عام، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012،2013، ص:19.

[2]– نعيم إبراهيم الظاهر، **إدارة الفساد**، دراسة مقارنة بالإدارة النظيفة، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص:9.

[3]– فهد بن محمد الغنام، **مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية، الرياض، 2011، ص:16.

عرف الفساد في التشريع الإسلامي بأنه جميع المحرمات والمكروهات شرعا، أي خروج الشيء عن الاعتدال، سواء كان هذا الخروج قليلا أو كثيرا، ويستعمل في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة.[1]

وتعرفه منظمة الشفافية الدولية بأنه:" استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة". أما البنك الدولي فيعرفه بأنه:" إساءة استغلال الوظيفة العامة للكسب الخاص "[2]

وارتأينا في الأخير إلى تعريف الفساد بأنه استغلال السلطة ونفوذها لتحقيق مكاسب شخصية (مادية أو معنوية) بشكل يتعارض مع القوانين سواء ثم ذلك بشكل فردي أو جماعي.

المطلب الثاني: مظاهر الفساد

تتعدد مظاهر وصور الفساد ولا يمكن حصر هذه المظاهر بشكل كامل ودقيق، فهو يختلف باختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يسعى لتحقيقها، فقد يمارسه فرد أو جماعة أو مؤسسة خاصة أو مؤسسة رسمية أو أهلية. وقد يهدف لتحقيق منفعة مادية أو مكسب سياسي أو اجتماعي. وقد تمارسه مجموعة بشكل منظم ومنسق، ويشكل ذلك أخطر أنواع الفساد فهو يتغلغل في بنيان المجتمع كافة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

وعلى أية حال يمكن تحديد أهم مظاهر الفساد بما يأتي:

[1]– عبد الحليم بن مشري، عمر فرحاتي، الفساد الإداري: مدخل مفاهيمي، **مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد (05)، جامعة خيضر بسكرة، ص:9.

[2]– عزالدين بن تركي، منصف شرفي، **الفساد الإداري: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته** ، الملتقى الوطني حول– حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، يومي 06.07ماي 2012، ص:03.

أولا: الرشوة: وهي إعطاء أو تلقي شيء ذي قيمة (نقدية أو غير نقدية) في إطار معاملة تتسم بالفساد وعلى الرغم من أن الرشوة تقدم لتجاوز اللوائح والقوانين، فإنه أحيانا ما يقدمها الفرد (طبيعيا أو معنويا) مضطرا للحصول على حق من حقوقه لم يكن ليحصل عليه من دون تقديم الرشوة.[1]

وتعرف الرشوة أيضا بأنها: تعرض من قبل المستفيد على الموظف المسئول لتسهيل عقد صفقة أو الحصول على منفعة أو استثمار.[2]

أما المعنى الفقهي الديني فيشير إلى أن الرشوة هي ما يعطيه شخص معين لصاحب سلطة أو قاض. ويسمى الموظف الذي يستلم الرشوة(المرتشي) أما دافعها فيسمى (الراشي) وفي حال وجود شخص ثالث وسيط بينهما يسمى (الرائش).[3]

ثانيا: التزوير: وهي عملية تغيير لطبيعة المستندات والوثائق الرسمية، حتى تستعمل فيما زورت من أجله، ويترتب عليه الإضرار بالغير.[4]

ويمثل التزوير في المحررات الرسمية اعتداء غير مباشر على سلطة الدولة والإدارة والمنشآت التي يعبر عنها هذا النوع من المحررات، فقد يحدث التزوير في أوراق توثيق أحد العقود، أو في محاضر الجلسات أو الحكم، أو يحدث في كشوف الترقيات، أو المرتبات والمكافآت والحوافز وغيرها.[1]

---

[1]– ابتهال محمد رضا داود، **الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد**، دراسات دولية، العدد الثامن والأربعين، ص:6.

[2]– قسمية منوبية، بركات نوال، **تناول الصحافة المكتوبة لظاهرة الفساد . صحيفة الشروق اليومي نموذجا**، جامعة بسكرة، (د–ت–ن)، ص:3.

[3]– ابتهال محمد رضا داود، **مرجع سبق ذكره**، ص:66.

[4]– قاسم نايف علوان، تأثير العدالة التنظيمية على انتشار الفساد الإداري دراسة ميدانية، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد(07)، 2007، ص:63.

ثالثا: المحسوبية: بمعنى تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة... الخ، دون أن يكونوا مستحقين لها.[2] و تعرف بأنها:تنجم عن استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد ومحاسبيه دون وجه حق، فهو فساد ناتج عن سوء نية وسوء قصد مع سبق الإصرار لإعطاء حق من يستحق إلى من لا يستحق، وأساس التمييز الصلة (الجهوية والقرابة)، وبذلك تستغل الموارد وتشغل المناصب من قبل غير المؤهلين. مما يؤدي إلى تراكم ثروات هائلة لدى بعض الأفراد، فتنشأ آثارا سلبية تنعكس على حياة المجتمعات والمواطنين نتيجة لهذه الممارسات.[3]

رابعا: الاختلاس: و يتضمن الاختلاس ثلاثة أوجه تتمثل في النهب والسرقة وأخيرا الاحتيال.

أ- النهب: أخذ المال عيانا اعتمادا على القوة والغلبة، دون اعتبار لسرعة الأخذ فيه.[4]

ب- **السرقة:** هي قيام الموظف بسرقة أموال نقدية أو عينية من التي ليست تحت مسؤوليته وإنما تحت مسؤولية آخرين.[5]

ت- **الاحتيال:** استخدام شخص وظيفته في تحقيق الثراء لنفسه من خلال سوء الاستخدام المتعمد واستغلال موارد وموجودات وأصول المنظمة التي يعمل بها لتحقيق مصالحه الشخصية.[6]

---

[1]- أحمد عبد الرحمن الشميمري، مصطفى محمود أبو بكر، **الفساد الإداري ظواهره وسبل علاجه**، عمادة البحث العلمي . جامعة الملك سعود، 2013، ص:32.

[2]- بلال خلف السكارنة، **الفساد الإداري**، ط 1، دار وائل، الأردن، 2010، ص:26.

[3]- إبراهيم توهامي، ليتم ناجي، قراءة تحليلية في مضامين و أبعاد ودلالات الفساد الإداري في المؤسسات الجزائرية، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني **لحوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، يومي 6.7 ماي2012، ص:12.

[4]- هنان مليكة، **جرائم الفساد**، الرشوة والاختلاس ومكسب الموظف العام من وراء وظيفته في الفقه الإسلامي وقانون مكافحة الفساد الجزائري مقارنا ببعض التشريعات العربية، ط1، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2010،ص:88.

[5]- علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي العامري، **إستراتيجية محاربة الفساد الإداري والمالي . مدخل تكاملي**، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2014، ص:49.

[6]- علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي العامري، **نفس المرجع**، ص:50.

أما الاختلاس: فهو تحويل الشيء عن وجهته وإضافته إلى ملك حائزه.[1] وهو أيضا، انتزاع الحيازة المادية للشيء موضوع الاختلاس من صاحبه إلى يد الجاني دون وجه حق.[2]

خامسا:الوساطة: تعرف على أنها أداة أو وسيلة يستخدمها الفرد أو الأفراد للوصول إلى شخص يملك سلطة القرار لتحقيق مصلحة لشخص أو أكثر، وهي خارج القنوات واللوائح التنظيمية الرسمية وأحيانا ما تستخدم باسم عاطفة الخير وما يعرف بالشفقة أو الشفاعة. وتتكون من طرفين يمثل أحد الأطراف جانب المدخلات (المتوسط أو المتوسط له) والطرف الآخر جانب المخرجات (المتوسط لديه).[3]

وهي قيام كل موظف بعمل من أعمال وظيفته أو توصية أو وساطة لتحقيق مصلحة لغيره.[4]

سادسا:الابتزاز: هو الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.[5]

و هو أيضا ميزة يطلبها الموظف من الآخرين تحت تأثير التهديد بالضرر، وقد يكون الابتزاز صريحا أو ضمنيا عبر إعاقة العمل والتأخير والتسويف.

---

[1]– فارس بن علوش بن بادي السبيعي، **دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية**، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص:129.

[2]– هنان مليكة، **نفس المرجع**، ص:91.

[3]– ابتهال محمد رضا داود، **مرجع سبق ذكره**، ص:10.

[4]– أحمد محمد أحمد، عبد الحكم فودة، **جرائم الأموال العامة، الرشوة والجرائم الملحقة بها . وإختلاس المال العام . الاستيلاء والغدر والتربح والعدوان والإهمال الجسيم . والإضرار العمدي مقارنا بالتشريعات العربية**، ط1، دار الفكر، المنصورة،(د–ت) ص:88.

[5]– نعيم إبراهيم الظاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص:12.

سابعا: غسيل الأموال: وهو قطع الصلة ما بين الأموال المتحصلة من أنشطة إجرامية وبين مصدرها غير المشروع من أجل إضفاء صفة الشرعية على تلك الأموال.[1]

ثامنا: الإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة

وهو من صور الخطاء، وينصرف معناه إلى الاستهانة والتفريط بمقتضيات الحرص على المال او المصلحة و إساءة استعمال السلطة.[2]

ومن الممكن إيجاد تعريف لظاهرة الفساد ونجده الأفضل وهو أن واقعة الفساد كل فعل أو امتناع عن فعل يتم الإعداد له أو الشروع فيه لتنفيذه يشكل خرقا للقانون أو التعليمات والأوامر. ويشمل ما يلي:

- الرشوة
- الاختلاس
- غسل الأموال
- التزوير
- إعاقة سير العدالة
- التمييز في المعاملة، المحسوبية والمحاباة والوساطة غير المشروعة.
- الابتزاز

[1]– أمجد سعود الخريشة، **جريمة غسيل الأموال**، دراسة مقارنة، ماجستير في القانون، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص:24.

[2]– أحمد محمد احمد، عبد الحكم فدوة، **مرجع سبق ذكره**، ص:341.

المطلب الثالث: عوامل انتشار الفساد

الفساد ظاهرة تتعدد جوانب تشخيصها السياسي والثقافي والاقتصادي والقانوني بقدر ما تتنوع محاور المواجهة التي ينبغي إتباعها سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد الدولي. لذا يبدو من الصعب تحديد الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة في سبب أو عامل بعينه أو حتى مجموعة عوامل بعينها، ويمكن حصر تلك الأسباب فيما يلي:

أ- الأسباب الاجتماعية والثقافية:

تؤدي القيم الثقافية السائدة في بعض المجتمعات في ترسيخ ظاهرة الفساد، وذلك بعدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدينية في النفوس، مما يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوة وعدم المسؤولية وعدم احترام القانون[1]. وكذا القيم الاجتماعية والتي تشمل رغبات الجماعات والعادات والتقاليد، فالشفاعة والوساطة وغن كانت مقبولة في العلاقات الاجتماعية في المجتمع العشائري بصفته مجتمعا تعاونيا ذا قيم تمتد بجذورها إلى الدين الإسلامي إلا أن هذا كله لا يتفق مع طبيعة الدولة باعتبارها واقع سياسي وقانوني، وبالتالي إلى ظهور ممارسات الفساد الناتجة عن التقاليد الاجتماعية المكرسة للو لاءات الطبقية والعلاقات العرقية التي تساهم في تحيز الموظف العام ومحاباته لمن يخصوه بالقرابة أو بالولاء وتوظيف الانتماءات الفئوية والعشائرية في العمل الرسمي لكسب مكاسب خاصة بطريقة غير مشروعة.[2]

ب- الأسباب السياسية و الاقتصادية:

[1]- بلال خلف السكارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص:27.

[2]- محمود محمد معابرة، **الفساد الإداري وعلاجه في الشرعة الإسلامية**، دراسة مقارنة بالقانون الإداري، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص:115.

ويقصد بالأسباب السياسية غياب الحريات والنظام الديمقراطي، ضمن مؤسسات المجتمع المدني، وضعف الإعلام والرقابة، أيعدم وجود نظام سياسي مستقر وفعال يستند إلى دستور ديمقراطي دائم يكرس مبدأ فصل السلطات، بعبارة أخرى غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية، وفي هذه الحالة يغيب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد بسبب غياب دولة المؤسسات وسلطة القانون وشيوع ظاهرة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والإقصاء الوظيفي. بالإضافة إلى ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة في إدارة شؤون الحياة العامة.[1]

و تعد هذه الأسباب الأخطر من نوعها حيث تقود إلى الو لاءات الجزئية والتي تقود إلى تحقيق مصالح أقلية دون المصلحة العامة. حيث يتم التأثير على القرارات الإدارية من خلال الانتماءات السياسية، وبالتالي سيشكل ذلك تكتل لتحقيق مصالح فئات معينة واستخدام أو تشريع القوانين باتجاه مصالح هذه الفئات على حساب فئات أخرى، ويعتمد ذلك على السلطة والنفوذ والقوة.[2]

أما الجانب الاقتصادي يتمثل في الفقر والعوز وتدني مرتبات الموظفين وارتباطها بالأسعار، وكذا ارتفاع البطالة بنوعيها (المقنعة وغير المقنعة) والكساد الاقتصادي وما يسببه من اختلال في ميزان القوى الاجتماعية، وقصور دور الدولة في إعادة توزيع الثروة القومية، وتشكيل التعددية الطبقية، إذ أن تحديد قدرة الدولة على تحقيق الفعالية الاقتصادية من عدالة في توزيع الثروة والداخل القومي وتوفير مستوى

[1]– عصام عبد الفتاح مطر، **الفساد الإداري، ماهيته . أسبابه . مظاهره الوثائق العالمية والوطنية المعنية بمكافحته دور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مواجهة الفساد**، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص:300.

[2]– أحمد هاشم الصقال، **ظاهرة الفساد الإداري هل أصبحت جزء من ثقافة المجتمع**، مكتب المفتش العام وزارة التجارة،2010، ص:11.

متقدم من الوفاء المعيشي لأفرادها، هو المعيار الأول في الحكم على مدى تفاقم أو تقليص أسباب انتشار الفساد. [1]

ت- الأسباب الإدارية والقانونية:

إن أهم عوامل انتشار الفساد في الدول النامية عدم وجود قوانين رادعة للفساد و غن كانت مكتوبة، وإنما المقصود هو قدرتها على التنفيذ الفعال لها وما ينطوي على ذلك من جزاءات تفرض على مخالفيها. كما أن كثرة القوانين وتعددها كوسيلة لإزالة الفساد وعدم ارتباط هذه القوانين بنظام الأخلاق العامة والمعرفة بها يزيد من انتشار الفساد. فضلا عن الثغرات القانونية الناتجة عن غموض التفسيرات وعدم وضوح النصوص القانونية.

أما من الناحية الإدارية، فإن ضعف الإدارة وسوء التنظيم، وعدم تحديد المسؤوليات وضعف الرقابة الإدارية، وكثرة القيود والإجراءات الإدارية الرسمية وغير الرسمية، وطول الزمن المستغرق لإنجاز المعاملات الإدارية، والحصانة النسبية للمسئولين فيه من المساءلة والمحاسبة، وتطبيق نظام العقوبات وشغل المناصب الوظيفية وعدم الأخذ بنظرية وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، تكون في مجموعها الإدارة الفاشلة التي تؤدي بدورها إلى الفساد الإداري.[2]

ومن خلال هذا نستطيع إجمال أسباب وعوامل الفساد فيما يلي:

1. ابتعاد الناس عن دينهم، والتساهل في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
2. انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.

[1]- محمود محمد معابرة، **نفس المرجع**، ص :116.

[2]- محمود محمد معابرة، **نفس المرجع السابق**، ص:117.

3. ضعف النظام الرقابي والذي يجعل من الممارسات الفاسدة روتينا "ساريا" يمر دون مساءلة أو حساب.
4. تزداد الفرص للممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية.
5. ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية وعقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها أو بعض أطرافها في الفساد.
6. تدني رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عم مصادر مالية أخرى حتى لو كان من خلال الرشوة.[1]
7. غياب حرية الإعلام وعدم السماح لها أو للموطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة.
8. غياب التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض العقوبات على مرتكبيه.
9. الأسباب الخارجية للفساد، وهي تنتج عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول أخرى، واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة، أو قيامها بتصريف بضائع فاسدة.

[1]– محمد غالي راهي، الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته، **مجلة الكوفة**، العدد(02)،جامعة الكفة/كلية الحقوق، ص2..:200.

المبحث الثاني: أهم قضايا الفساد في الجزائر

المطلب الأول: قضية سوناطراك[1]

سونا طراك هي شركة نفطية وطنية جزائرية، وهي مجموعة بترولية حكومية تختص بالمهن المتعلقة بإنتاج وتسويق المنتجات النفطية، وتلقب بالعملاقة الإفريقية، نظرًا لكونها إحدى أكبر وأنشط الشركات الإفريقية عبر العالم. تعتبر الشركة وأفرعها منذ تأسيسها عصب الاقتصاد الجزائري، إذ أن أكثر من 95% من عائدات الجزائر تأتي من الأنشطة المرتبطة بالنفط والغاز.

تفجرت قضية سونا طراك عقب نشر موقع ويكيلكس لوثائق سرية للسفارة الأمريكية بالجزائر تشرح بالتفصيل شبكة الفساد السياسي والمالي الذي ينخر قطاع النفط الجزائري، سرعان ما أثارت هذه الوثائق ضجة كبيرة في الإعلام الأوروبي، خاصة لأنها تتحدث عن تورط شركات إيطالية، وألمانية، وفرنسية عملاقة في هذه الفضيحة، لاسيما مجموعة "إينا" الإيطالية النفطية، والتي أشارت تقارير إلى تورطها عبر فرعها "سايبام"، إلى جانب وزير الطاقة الجزائري السابق شكيب خليل ومساعديه المشتبه بتلقيهم رشاوى وعمولات تقدر بـ256 مليون دولار، مقابل تسهيلات في منح صفقات للمجموعة الإيطالية تخص فروع سوناطراك.

قضية سوناطراك لها4 قضايا تسمى في الإعلام الجزائري (قضية سوناطراك1، 2، 3، 4)، لكنها تدور كلها حول شبكة فساد مالي وسياسي في هرم الدولة، ويتهم فيها مجموعة كبيرة من السياسيين والمسئولين الجزائريين (وزير الطاقة والمناجم الجزائري الأسبق شكيب خليل، الرئيس المدير العام لسوناطراك محمد مزيان، إضافة إلى هذين المسئولين، يتابع أكثر من 15 مسئولا ومديرًا تنفيذيًّا في

[1] – www.edoughnews.com/index.php/national/139-national.html 23/03/2015 ،02:32،AM

وزارتي الطاقة وإدارة سوناطراك، دون أن ننسى بعض أقارب المتهمين كابني محمد مزيان اللذين يلاحقان بشبهة تلقي عمولات واستغلال نفوذ والدهما.) عن قطاع النفط بتلقي عمولات ورشاوى دولية تقدر بملايين الدولارات، من مجموعة من الشركات الأوروبية أو المتعددة الجنسيات مقابل صفقات ضخمة تخص الشركة النفطية الجزائرية.

وتحظى هذه القضية بمتابعة منقطعة النظير، لاسيما من طرف الصحافة الجزائرية والدولية، وأيضًا المواقع الاجتماعية، خاصة قضيتا سوناطراك1 و2 والتي حظيت بنصيب الأسد من المتابعة الإعلامية نظرًا لوزن الشخصيات الجزائرية والشركات الدولية المرتبطة بهذه القضية. ليس فقط لأنها تخص شركة عمومية تمثل حجر الزاوية في الاقتصاد الجزائري، بل لكونها أكبر وأول قضية فساد سياسي ومالي في الجزائر يتهم فيها سياسيون ورجال أعمال يوصفون بالمقربين من الرئيس الجزائري، و تبدو حسب الكثير من المتابعين متعلقة بتصفية حسابات بين مختلف أجنحة النظام الجزائري في إطار الصراع على خلافة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

كما حظيت هذه قضية سوناطراك باهتمام ومتابعة شعبية وإعلامية واسعة من قبل الجزائريين، ويرجع هذا لكونها إحدى أولى قضايا فساد الدولة التي تتفجر علنية وتخص أكثر القطاعات الحيوية تأثيرًا في مستوى معيشة الشعب الجزائري، لاسيما أن الجزائريين نهكوا سنينًا طويلة بفساد جزء واسع من الطبقة السياسية؛ فترتيب الجزائر 175/100 في جدول منظمة الشفافية الدولية. ولكون أن الكثير من المختصين يعتبرون القضية تدخل في إطار صراع مختلف أجنحة الحكم حول خلافة الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة.

المطلب الثاني: قضية الخليفة بنك[1]

عبد المؤمن خليفة عبد المؤمن رفيق خليفة (1966)، هو رجل أعمال جزائري مؤسس مجموعة الخليفة ، والمدير العام لبنك الخليفة. تورط في قضية فساد شهيرة في الجزائر عام 2002، وهرب إلى بريطانيا. وظلت السلطات البريطانية تماطل في تسليمه، حتى تم تسليمه للسلطات الجزائرية في 25 ديسمبر 2013.

تم تأسيس بنك الخليفة عام 1998. وقبل مضي عام واحد على الإنشاء، انتشرت فروع البنك عبر ولايات الجزائر المختلفة. واتسم البنك بفائدته المرتفعة على الودائع، بحيث تخطت نسبة 17% مقارنة بفائدة البنوك الرسمية التي كانت تتراوح حينها بين 6 و7%، وهو ما شجع المتعاملين على إيداع أموالهم لدى البنك. ومع الإقبال أصبح البنك غير قادر بعد فترة على سداد فوائد المودعين، لكن ذلك لم يكشف الفضيحة كما يحصل مع شركات توظيف الأموال. وأبرم البنك اتفاقا مع شركة الخطوط الجزائرية في مطلع عام 2002، وأصبح للخليفة أسطول جوي يضاهي أسطول شركة الطيران الحكومية.

وبالنسبة لمحاكمة الخليفة لقد تمت في يناير 2007، حيث عقدت في الجزائر محاكمة 104 متهمين في قضية نصب واحتيال تقدر بنحو مليار دولار أمريكي وعرفت باسم فضيحة بنك الخليفة ، وهي أكبر قضية فساد تعرفها الجزائر في تاريخها الحديث، ووصفها رئيس الحكومة السابق أحمد أويحي بـ"عملية القرن" في النصب والاحتيال، وكان عبد المؤمن خليفة هو المتهم الرئيسي بها، ويذكر

[1]- http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2013/04/130402_khalifa_scandal_algeria 24/03/2015,02:03 AM.

أن خليفة قد هرب إلى بريطانيا منذ الكشف عن الفضيحة أواخر عام 2002 التي لا تربطها بالجزائر اتفاقية تسليم المطلوبين، وهو ما سعت الجزائر إلى تغييره صيف 2006. فخلال زيارة مسئولين بريطانيين للجزائر تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية لتسليم المطلوبين بين البلدين، وإن كانت معنية في المقام الأول بتسليم المطلوبين في قضايا الإرهاب وطالبي اللجوء. ورغم أن التوقيع وشيك على الاتفاقية، وفقا للتصريحات الرسمية، فإن تلك التصريحات تحاشت الخوض في مسألة تسليم عبد المؤمن .ويشكك بعض الجزائريين في قدرة العدالة على تجريم المذنبين في هذه القضية، خاصة مع وجود تكهنات بتورط مسئولين في الفضيحة، وذلك في ظل التقارير الحقوقية الدولية التي تؤكد استشراء الفساد في الجزائر .

وفي مارس 2007 ، أوقفت الشرطة البريطانية الملياردير الهارب إلى لندن رفيق عبد المؤمن خليفة ، طبقا لمذكرة توقيف أوروبية وكذا بعدما تبين أنه يقيم بصورة غير شرعية و مثل أمام محكمة ويستمنستير باعتباره مطلوبا كذلك لدى العدالة الفرنسية على أساس التهم الموجهة إليه والمتعلقة أساسا بإعلان الإفلاس الاحتيالي و تبييض الأموال وخيانة الأمانة، وأصدر وقتها القضاء البريطاني حكما بتسليمه إلى فرنسا في نهاية شهر أوت 2007، على أن تتم عملية تسليمه إلى السلطات الفرنسية رسميا في 25 سبتمبر 2007، لكن التسليم تأجل للنظر في الاستئناف الذي تقدم به دفاع رفيق خليفة، ثم تأجل النظر في الاستئناف أيضا لتمكين القضاء البريطاني من النظر في طلب التسليم من قبل العدالة الجزائرية. وفي 25 يونيو 2009، أعلن القضاء البريطاني رسميا تسليم المتهم الفار رفيق عبد المؤمن خليفة إلى السلطات الجزائرية، وأصدر حكما غيابيا في حقه بالسجن مدى الحياة بتهم متعددة أبرزها الإفلاس الاحتيالي. اعتبر القاضي لدى محكمة وستمنستر تيموثي ووركمان أن تسليم رفيق خليفة أو الولد الذهبي على حد وصفه والمحكوم عليه بالمؤبد من قبل

القضاء الجزائري لا يتعارض والاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان، مؤكدا بعد نطقه بالحكم إن الحكم الغيابي الصادر بحق عبد المؤمن خليفة في الجزائر سيسقط فور تسليمه للسلطات بالجزائر وسيخضع لمحاكمة جديدة وفي غضون فترة زمنية معقولة. وبهذا أصدرت وزارة العدل بيانا مساء الخميس أكدت فيه قبول القضاء البريطاني تسليم رفيق عبد المؤمن خليفة للجزائر بعد جلسة ظهر الخميس بمحكمة وستمنستر بلندن، وأضاف بيان وزارة العدل بأن القرار جاء "بعد سلسلة من الإجراءات التي تم على إثرها التصريح بقبول الطلب الجزائري .كما جاء القرار النهائي والفصل في ملف الخليفة من قبل القضاء البريطاني وقبول تسليمه للجزائر في 25 ديسمبر 2013 بعد أعوام من فراره من وجه القضاء الذي حكم عليه بالمؤبد عام 2007، بتهم فساد.

الجانب التطبيقي

تحليل و تفسير النتائج

أولا: التعريف بصحيفة الشروق اليومي

ثانيا: تحديد العينة

ثالثا: الخطوات المنهجية لتحليل المضمون

رابعا: عرض و تفسير النتائج

أولا: التعريف بصحيفة الشروق اليومي:[1]

يعود تاريخ إنشاء مؤسسة الشروق إلى 11 ماي 1991، حيث صدرت أسبوعية (الشروق العربي)، ومؤسسو هذه الجريدة هم الإخوة فضيل، وفي ماي 1993 انبثق عنها (الشروق الثقافي) ولم يدم عمر هذه الجريدة طويلا إذ توقفت في سبتمبر 1994، لتظهر بعدها (الشروق الحضاري) وهي جريدة نصف شهرية (الشروق الرياضي) التي كانت مناسباتية (أعداد خاصة أثناء كؤوس إفريقيا أو أوروبا أو كأس العالم أو الألعاب الأولمبية) وفي نوفمبر 2000 تم اعتماد إصدار يومية الشروق اليومي، وجاءت هذه اليومية نتيجة لانقسام طاقم الشروق العربي نتيجة بعض الخلافات.

والشروق اليومي– كما يظهر من التسمية – جريدة يومية خاصة، تصدر عن شركة ذات مسئولية محدودة هي مؤسسة الشروق للإعلام والنشر ويعتبر السيد علي فضيل هو المدير العام ومسئول النشر بالجريدة. وتضم ثلاثة مكاتب جهوية: مكتب الشرق، مكتب الغرب، مكتب الغرب، ومكتب الوسط، وتجدر الإشارة إلى وجود بعض الولايات التي يعمل بها أكثر من مراسل نظرا لشساعة المساحة الجغرافية، و لكثرة الكثافة السكانية. وت[2]قوم جريدة الشروق اليومي بالسحب في أربع مطابع عمومية: مطبعة الوسط، مطبعة الشرق، مطبعة الغرب، مطبعة بالجنوب الجزائري بولاية ورقلة.

وللإشارة فإن جريدة الشروق اليومي لها نسخة إلكترونية عبر شبكة الانترنت. ولها (07) أقسام:

1. **القسم المحلي:** وهو القسم الذي يأتي في الدرجة الثانية من الأهمية، يتكون من رئيس القسم وعشرة صحفيين، مهمتهم جمع الأخبار ومتابعة مجريات الأحداث في الولايات الأخرى وتصنيفها وترتيبها حسب الأهمية.

[1]– رابح طيبي، **نفس المرجع**، ص:92–98..

2. **القسم الوطني:** يمثل القسم السياسي المتخصص بتغطية الأحداث والأخبار الوطنية، ويعتبر العمود الفقري للصحيفة من ناحية تغطية الفعاليات السياسية الوطنية.
3. **قسم الصفحات الخاصة:** يهتم هذا القسم بتغطية الأحداث الاقتصادية التي بدأت تزدهر في الجزائر، بعد توافد العديد من رجال الأعمال على الجزائر من أجل الاستثمار، مما يستدعي مواكبة هذا التحول عبر صفحات الجريدة وذلك بالرصد والتحليل.
4. **القسم الدولي:** يعكف هذا القسم على تغطية أخبار الساعة التي تحدث في العالم فضلا عن إجراء لقاءات صحفية مع بعض الشخصيات الأجنبية.
5. **القسم الرياضي:** يعتبر من الأقسام الفاعلة والهامة في جريدة (الشروق اليومي)، يهتم بتقديم الأخبار الرياضية الوطنية بالدرجة الأولى، وبعض الأخبار الدولية، بالإضافة إلى تغطية مختلف التظاهرات الرياضية الوطنية منها والقارية والعالمية.
6. **قسم المجتمع:** ويهتم بالأخبار الاجتماعية التي تهم المواطن (سكن، صحة، تعليم، شغل) إضافة إلى قضايا المرأة وغيرها من القضايا التي تهم المجتمع الجزائري.
7. **قسم الإشهار:** يعتبر الممول الوحيد للمؤسسة وهو الذي يدفع الجريدة اتجاه الاستمرارية أو التوقف، وكلما كانت صفحات الإشهار أكثر كان الوضع المالي للجريدة أفضل.

أما فيما يخص التركيبة العامة للصفحات فتتكون من 24 صفحة وهي كالتالي:

- **الصفحة الأولى:** تحتوي على أهم حدث وطني أو دولي ويتم إخراج الصفحة الأولى وتصميمها بطريقة مميزة لجلب القارئ.

- **الصفحة الثانية:** تكون تحت عنوان مراصد الشروق، تخصص لمختلف الأخبار الموجزة والقصيرة والطريفة في جل الميادين السياسية والحزبية والثقافية والاقتصادية، كما تحتوي هذه الصفحة على افتتاحية يكتبها أحد الصحفيين المتمرسين.
- **الصفحات الداخلية:** من 03 إلى 07، وتكون تحت عنوان الحدث وهي تختص بالأحداث الوطنية خاصة السياسية والأمنية، فيما تخصص الصفحة الثامنة والتاسعة لمنتدى الشروق، والذي يتناول مختلف القضايا الشائكة والهامة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطن الجزائري.
- **الصفحة العاشرة والحادي عشر:** فتعنون بالوسط وتخصص لمجمل أخبار ناحية الوسط. في حين تخصي الصفحة 13 للرأي، وفي الصفحة 19 نجد أخبار دولية وتعنون عادة بالعالم، أما الصفحة 21 فتكون تحت عنوان المجتمع وتشمل على مختلف الأخبار الاجتماعية، وفي الصفحات 23، 24 فنجد الأخبار الثقافية وعالم الكتب، أما الأخبار الرياضية فغالبا تكون في الصفحات: 27، 28، 29.
- وبالنسبة لباقي الصفحات فتخصص للإشهار، ماعدا الصفحة الأخيرة التي تخصص إلى رسم كاريكاتوري وبعض الأخبار المتفرقة.

لقد أصبحت جريدة الشروق اليومي ذات مصداقية داخلية وخارجية، وأصبحت تشكل مرجعية ليس على الجانب الوطني فقط، بل على الصعيد الدولي، حيث حققت نقلة نوعية من خلال تضافر الجهود بين صحفيين ومراسلين وإداريين،مصالح الإشهار والتقني والثقافي، وهذا ما أهلها لتتبوأ الصدارة من حيث المقروؤية والسحب في الجزائر.

ثانيا: تحديد عينة الدراسة

تم تحديد المجتمع الكلي للدراسة وهو مجموع أعداد صحيفة الشروق لثلاثة أشهر من سنة 2013 وهي شهر فيفري، مارس و شهر أفريل والمجتمع الكلي هنا يكون 88 عدد خلال هذه الفترة. و يمكن القول أن مجتمع الدراسة هو جميع الوحدات التي يرغب الباحث في دراستها، و المجتمع الكلي في بحوث التحليل هو مجموع المصادر التي نشر أو أذيع فيها المحتوى المراد دراستها خلال الإطار الزمني للبحث.[1]

أما بالنسبة لعينة الدراسة والتي نقصد بها جزء من المجتمع الكلي المراد تحديد سماته بنسبة مئوية يتم حسابها طبقا للمعايير الإحصائية و طبيعة مشكلة البحث و مصادر بياناته[2]. فقمنا باختيار ثلاث شهور (فيفري، مارس، افريل) من سنة 2013 لإجراء دراستنا عليها وتم اختيار هذه الشهور بالتحديد لأن في هذه الفترة تم تداول قضايا الفساد بكثرة. واخترنا العينة العشوائية المنتظمة بمسافة يوم واحد بين العدد و الثاني، فكانت العينة المتحصل عليها 27 عددا من 3 شهور أي 88 عددا صدرت خلال ثلاثة شهور أي ما نسبته 31%.

ملاحظة: عندما نجد عدد في اليوم الموالي لم يتحدث عن موضوع الدراسة نلغيه و ننتقل للعدد الذي بعده حتى الوصول إلى عدد يحوي في مضمونه موضوع الدراسة و نكمل اختيار أعداد العينة بنفس المسافة أي المحافظة على المسافة المختارة.

والعينة المعتمد عليها في الدراسة هي العينة العشوائية المنتظمة، والمقصود بها نوع من العينة العشوائية البسيطة. و تتطلب أن يكون أفراد المجتمع الأصلي متخذة شرط انتظام منسق و في هذا النوع

[1]– سيف الإسلام سعد عمر، **مرجع سبق ذكره**، ص:122.

[2]– محمد عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص:91.

لا نختار المفردات اختيارا عشوائيا مثلما هو الحال في العينة العشوائية البسيطة و لكن تقوم أولا بترتيب مفردات المجتمع عشوائيا أي نسوى بينهما جميعا بقدر الإمكان في تعرضها للاختبار ثم تنتهي مرحلة العشوائية و يبدأ النظام حيث يتم الاختبار وفقا لنظام أو قاعدة بحيث نحصل على النسبة المطلوبة و يجب أن نراعي أن الترتيب يتطلب وضع جميع العوامل المراد بحثها في الاعتبار.[1]

ثالثا: الخطوات المنهجية لتحليل المضمون

أ. **تحديد الفئات الخاصة بالشكل:** و تشمل ما يلي:

1. **فئة العناوين:** تحديد العناوين التي تم بها تناول قضايا الفساد في الجزائر عناوين رئيسية و العناوين الفرعية و عناوين الإشارة.
2. **فئة الموقع:** تحديد موقع المادة الصحفية سواء كانت في الصفحات الأولى أو الداخلية أو الأخيرة.
3. **فئة القالب الصحفي:** وذلك بإحصاء جميع الأشكال الصحفية التي قدمت بها قضايا الفساد في الجزائر.
4. **فئة المساحة:** تحديد الحيز المكاني من الجريدة الذي خصص للمضمون.
5. **فئة الصور:** تحديد الصور أو الرسوم التي رافقت المضمون أو عالجته.

ب. **تحديد الفئات الخاصة بالمضمون**

1. **فئة الموضوعات الرئيسية:** الغرض من هذه الفئة هو الكشف عن أهم قضية فساد اهتمت صحيفة الشروق اليومي بها فيما يتعلق بموضوع الدراسة.

[1]– فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، **مرجع سبق ذكره**، ص:192.

2. **فئة مجال المضمون:** وذلك بتناول السياق الذي عولج ضمنه المضمون و قد تم تقسيمه في الدراسة إلى كل من المجال السياسي، المجال الاقتصادي، المجال الاجتماعي.
3. **فئة المصدر:** تحديد مصادر المحتوى الذي تنشره الصحيفة.و المصادر التي اعتمدتها الصحيفة في الإعلام عن هذه القضايا و المواضيع.
4. **فئة الشخصيات:** أي الشخصيات التي تناولها المضمون لإبراز أهمها و أكثرها استقطابا لاهتمام الصحيفة و كذا لتحديد درجة علاقة موقع الشخصية السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي بتناولها بالتحليل و التغطية.
5. **فئة وظيفة المضمون:** تحديد نوع الوظيفة التي يجسدها مضمون مواضيع العينة و قد حصرناها في ما يلي: الإعلام و الإخبار، الشرح و التفسير، التعبئة و التجنيد، الدعاية.

ت. تحديد وحدات التحليل المعتمدة:

تمثلت وحدات التحليل التي اعتمدنا عليها في دراستنا في وحدة الفكرة لأنها الأنسب للتعبير عن المعاني العامة لمختلف الأشكال الإعلامية التي تمت وفقها التغطية الإعلامية بجريدة الشروق اليومي لموضوع الفساد، فقد قمنا لقراءة شاملة لمختلف الأشكال الإعلامية ثم قسمنا كل محتوى إلى مجموعه من الأفكار الأساسية العامة.

ث. استمارة تحليل المضمون:

قمنا بتصميم استمارة تحليل المضمون خاصة بموضوع الدراسة، تتضمن عدة محاور (هي فئات تحليل المضمون)، و التي بدورها تتألف من عدة أسئلة، بعد صياغتها في ضوء المعطيات النظرية و المرحلة الاستطلاعية للصحف التي شكلت عينة الدراسة تم عرضها على عدة أساتذة مختصون لتحكيمها و أدخلت عليها التعديلات المطلوبة لتظهر في شكلها النهائي. و تم تفريغ بيانات الاستمارة في جدول خاص بتفريغ البيانات.

جدول يمثل تفريغ بيانات استمارة تحليل المضمون الخاصة بقضايا الفساد لجريدة الشروق اليومي

الأسبوع		
اليوم		
العدد		
العناوين	**عنوان رئيسي**	
	عنوان فرعي	
	عنوان إشارة	
الصفحات	**الصفحة الأولى**	
	الصفحة الثانية	
	الصفحة الثالثة	
	الصفحة الرابعة	
	الصفحة الخامسة	
	الصفحات الداخلية	
	الصفحة الأخيرة	
القالب الصحفي	**خبر**	
	تحقيق	

	تقرير	
	مقال	
	حوار	
	عمود رأي	
	افتتاحية	
المساحة المخصصة لقضايا الفساد ضمن العدد		
المساحة الإجمالية لكل المواضيع بدون استثناء		
فئة الصور	الصور الفوتوغرافية	
	صور الوثائق	
	كاريكاتير	
فئة الموضوعات الرئيسية	فتح تحقيقات في قضايا الفساد	
	تفاصيل من المحاكمات	
	تصريحات مسئولين و سياسيين و مسئولي الشركات الأجنبية و الجزائرية	
	تسليم المتهمين إلى المحاكم	
	فضح و كشف المتورطين في القضايا	
	تلقي رشاوى و إبرام صفقات مشبوهة و تزوير و سرقة الأموال	
	نشر بيانات و كشف وثائق رسمية	
	توقيف متهمين في القضايا	
فئة مجال المضمون	المجال السياسي	
	المجال الاقتصادي	
	المجال الاجتماعي	
فئة المصدر	الصحفيون	
	تصريحات رسمية	
	مصادر مطلعة و موثوقة	
	جلسات المحاكمة	

فئة الشخصيات	شخصيات رئيسية	
	شخصيات ثانوية	
الوظيفة الإعلامية لمضمون القالب الصحفي	وظيفة إعلامية	
	وظيفة تعبئة و تجنيد	
	وظيفة التفسير و التبسيط	
	وظيفة الدعاية	

رابعا: عرض و تفسير النتائج

جدول (01): البيانات الأولية

العينة	رقم العدد	اليوم و الشهر
1	3921	9 فيفري
2	3923	11 فيفري
3	3925	13 فيفري
4	3928	16 فيفري
5	3930	18 فيفري
6	3934	22 فيفري
7	3937	25 فيفري
8	3939	27 فيفري
9	3943	3 مارس
10	3945	5 مارس

11	3947	7 مارس
12	3949	9 مارس
13	3952	12 مارس
14	3954	14 مارس
15	3956	16 مارس
16	3965	25 مارس
17	3970	30 مارس
18	3973	2 افريل
19	3975	4 افريل
20	3978	7 افريل
21	3980	9 افريل

25	3992	21 افريل
26	3995	24 افريل
24	3997	26 افريل

22	3984	13 افريل
23	3987	16 افريل
24	3990	19 افريل

ثانيا: البيانات الكمية

أ. فئات الشكل

جدول(02): العناوين الخاصة التي تم اعتمادها في صحيفة الشروق بقضايا الفساد

عنوان	تكرار	نسبة%
رئيسي	48	41.02
فرعي	29	24.8
إشارة	40	34.18
مجموع	117	100

الشكل 1: أعمدة بيانية تمثل فئة العناوين

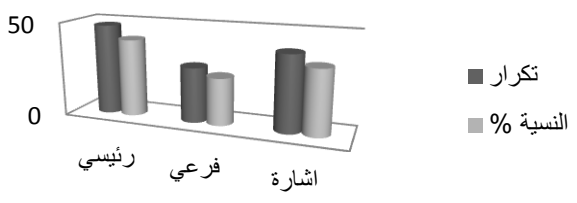

تعددت العناوين التي خصصتها الصحيفة لقضايا الفساد في الجزائر من عناوين رئيسية و فرعية و عناوين إشارة. حيث كانت أكبر نسبة للعناوين الرئيسية حيث قدرت بـ 41.02%، و التي كانت بالبنط العريض بالصفحة الأولى خاصة و في جل أعداد العينة. وهذا دليل على اهتمام الصحيفة الكبير بقضايا الفساد خاصة و أن هذه القضايا من الحجم الكبير، لاسيما إذا ارتبطت بشخصيات سياسية و اقتصادية مؤثرة و هذا كله لجذب انتباه و اهتمام القارئ، ثم تأتي عناوين الإشارة بنسبة 34.18%، و تليها بالمرتبة الثالثة العناوين الفرعية التي كانت بنسبة 24.8%. و هذا التنوع في العناوين يدل على أن الصحيفة استخدمت عدة عناوين رئيسية و عناوين إشارة لإبراز هذه القضايا للقراء و جلب انتباههم كما استخدمت العناوين الفرعية لشرح الأحداث و إبراز أهمها في الموضوع.

جدول (03): موقع قضايا الفساد ضمن صفحات جريدة الشروق اليومي

أي تموضع المضمون وهو قضايا الفساد في الجزائر ضمن صفحات أعداد العينة من جريدة الشروق اليومي، وتحديدا الصفحات التي خصصت لتغطية الموضوع وقد حصرناها في الصفحة الأولى والثانية، الثالثة، الرابعة، الخامسة والصفحات الداخلية والصفحة الأخيرة. وتعد هذه الفئة إلى جانب فئات أخرى ضرورية لتحديد أهمية المضمون في الجريدة، وقد تحصلنا على المعطيات الرقمية المتضمنة في الجدول التالي:

الصفحة	التكرار	النسبة%
الصفحة الأولى	27	33
الصفحة الثانية	03	3.7
الصفحة الثالثة	20	25
الصفحة الرابعة	03	3.7
الصفحة الخامسة	15	18.5

الصفحات الداخلية	07	8.6
الصفحة الأخيرة	06	7.4
المجموع	81	100

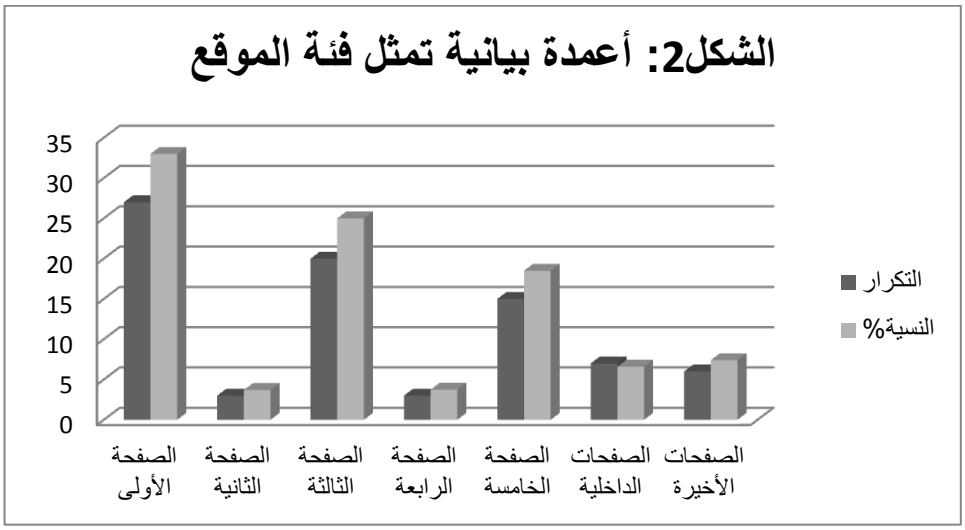

احتلت الصفحة الأولى نسبة 33% وهذه الصفحة مخصصة لأهم حدث وطني أو دولي ويتم إخراج الصفحة الأولى وتصميمها بطريقة مميزة لجلب القارئ. وهذا ما قامت به صحيفة الشروق اليومي، التي ضمنت قضايا الفساد في الصفحة الأولى باعتبارها من الأحداث المهمة، من خلال الصور الكبرى للمتورطين في قضايا الفساد و العناوين العريضة الخاصة بالموضوع من اجل جذب انتباه و استقطاب القراء، الصفحة الأولى لا تعبر عن مدى اهتمام الصحيفة بالقضايا بقدر ما تعتبر عامل جذب و استقطاب. أما الصفحة الثالثة جاءت بنسبة 25% و الصفحة الخامسة تلتها بنسبة 18.5% وهما صفحتان من الصفحات الداخلية للصحيفة التي حددتها من (3-7) المخصصة بالأحداث الوطنية خاصة السياسية و الأمنية فالصحيفة ضمنت قضايا الفساد ضمن هذه الصفحات باعتبارها من أبرز الأحداث الوطنية و أعطتها مساحات داخل هذه الصفحات، و دائما ما تأتي الأخبار الخاصة بهذا الموضوع في هذه الصفحات. كما تجدر الإشارة هنا إلى مكان تواجد هذين الصفحتين في الجهة اليمنى من الجريدة لأن نظر القارئ يتجه تلقائيا -. عند فتح الجريدة - إلى الجهة اليمنى من الصحيفة مباشرة وهذا دليل على اهتمام الصحيفة بقضايا الفساد و إدراجها في الصفحات الأولى الجذابة. فيما جاءت الصفحات الداخلية بنسب متقاربة مع الصفحة الأخيرة التي احتوت فقط الرسوم الكاريكاتورية، و بالنسبة للصفحة الثانية جاءت بأقل نسبة وهي 3.7 % لأن هذه الصفحة مخصصة دائما تكون تحت عنوان مرصد الشروق،

التي تخصص لمختلف الأخبار الموجزة و القصيرة و الطريفة في جل الميادين السياسية و الحزبية و الثقافية و الاقتصادية، كما تحتوي على افتتاحية يكتبها أحد الصحفيين المتمرسين. فبالنسبة لموضوع الفساد في هذه الصفحة كان فقط في افتتاحيات الصحيفة فقط.

جدول (04): القوالب الصحفية التي تم بها تناول قضايا الفساد في جريدة الشروق

القالب الصحفي	التكرار	النسبة%
خبر	10	20.41
تقرير	22	45
تحقيق	08	16.3
مقال	01	2.04
حوار	03	6.12
عمود الرأي	02	04
افتتاحية	03	6.12
المجموع	49	100

الشكل 3: أعمدة بيانية تمثل فئة القالب الصحفي

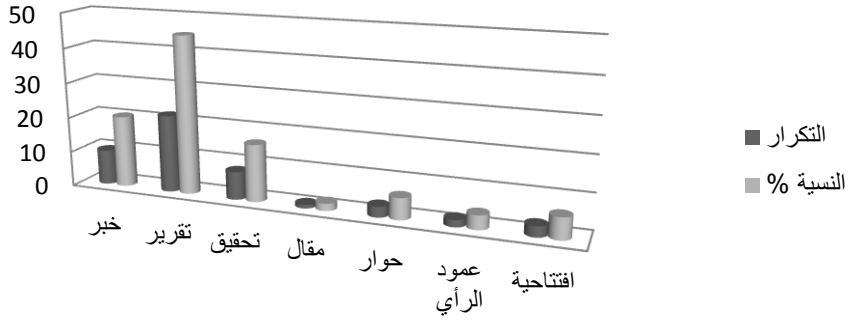

تعددت الأشكال الإعلامية التي تمت وفقها تغطية قضايا الفساد ضمن صحيفة الشروق اليومي، ومن خلال النتائج المتحصل عليها يتضح لنا أن القالب الصحفي الأكثر تداولا هو التقرير بنسبة 44.89%، و احتل الخبر الرتبة الثانية بنسبة 20.40%، و في المرتبة الثالثة يأتي التحقيق بنسبة 16.32%، و احتلت الحوارات و الافتتاحيات الرتبة الرابعة بنسبة 6.12%، ثم تأتي بالمرتبة الخامسة أعمدة الرأي بنسبة 4.08%، و بالمرتبة السادسة و الأخيرة كانت من نصيب المقالات بنسبة ضئيلة جدا 2.04%.

و انطلاقا من هذه المعطيات و النتائج الكمية نرى أن اعتماد صحيفة الشروق اليومي اعتمادا كبيرا على التقارير الإعلامية التي تعتبر مادة صحفية تسرد لنا و بدون تعليق معلومات أساسية الخاصة بحدث ما. وهذا يفسر بمنح الصحيفة الأولوية لنقل الحقائق كما هي للمجريات الآنية لأطوار المحاكم و الجلسات حول قضايا الفساد. حيث أن الصحيفة ركزت على هذا النوع الصحفي لأن قضايا الفساد موضوع حساس جدا خاصة أن هذه القضايا تتعلق بكبار و مسئولين في الدولة الجزائرية لذا وجب معرفة أدق المعلومات عنه فهي تتبع التطورات و تسرد ما يحدث في جلسات المحاكمة بشأن هذه القضايا و عرضها على الرأي العام لإشباع فضولهم و تعطشهم لمجريات هذه القضاي

كما اعتمدت الصحيفة على الخبر بالدرجة الثانية كذلك في سردها لأخر التطورات والمستجدات و الأحداث بالنسبة لقضايا الفساد. خاصة أن قضية سونا طراك 1 و 2، و قضية بنك الخليفة من اكبر قضايا الفساد التي شهدتها الجزائر فهي كل مرة تأتي لنا بالجديد و وظيفة الإعلام و الصحافة هو نقل كل جديد يحدث بالمجتمع. أما التحقيق كان بنسبة 16.32% و هذه نسبة معقولة تدل على أن الصحيفة تحاول معرفة أسباب و عوامل ظهور الفساد و الكيفية التي يحدث بها لإيصالها إلى القارئ أو الرأي العام.

كما اعتمدت الصحيفة على الحوارات و الافتتاحيات لاسيما أن الشخصيات التي تم التحاور معها تنوعت و تباينت قراءتها لقضايا الفساد، بين محامين و ممثلي جمعيات سياسية و متهمين و غيرهم من الشخصيات. هذا و قد اعتمدت الصحيفة على الحوار كشكل إعلامي للنقل الحرفي لوقائع المحاكم التي تعالج هذه القضايا. و نجد أن المقالات و أعمدة الرأي جاءت بنسب ضئيلة و هذا يدل على أن الصحيفة لم تبدي أي أراء حول هذه القضايا.

جدول (05): المساحة الإجمالية المخصصة لقضايا الفساد في أعداد العينة

	المساحة سم²	النسبة %
المساحة المخصصة لقضايا الفساد ضمن أعداد العينة	**14328**	**2**
مساحة المواضيع الأخرى باستثناء قضايا الفساد	**573084**	**98**
المجموع	**587412**	**100**

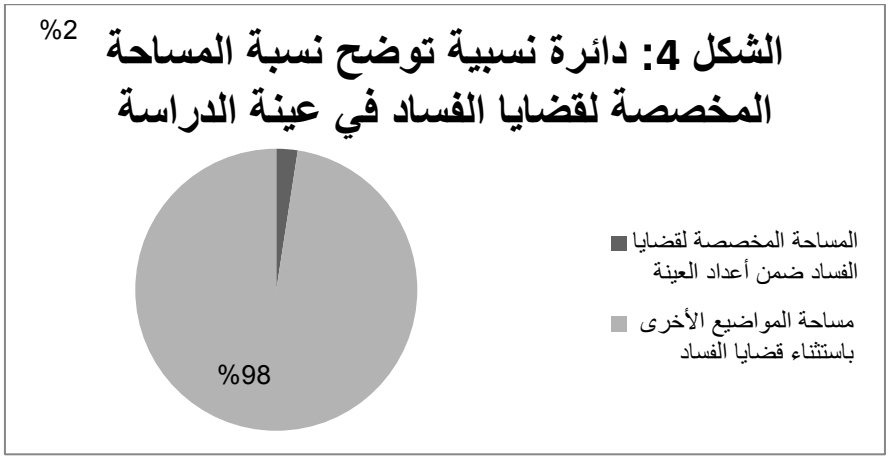

الشكل 4: دائرة نسبية توضح نسبة المساحة المخصصة لقضايا الفساد في عينة الدراسة

المواضيع بمختلف أشكالها الإعلامية من أخبار و أعمدة رأي و مقالات تحليلية و تقرير و غيرها، بلغ عددها ضمن أعداد العينة 49 موضوعا، أما المساحة الإجمالية لكل مواضيع أعداد العينة بلا استثناء 587412 سم². أما المساحة المخصصة لقضايا الفساد ضمن أعداد العينة 14328 سم² .

و بالتالي فقد قمنا بحساب النسبة المئوية للمساحة الورقية المخصصة لقضايا الفساد في أعداد العينة مقارنة بالمساحة الإجمالية لكل المواضيع بالطريقة التالية:

*مساحة الورقة الواحدة بحجم التابلويد (24.5×37)= 906.5 سم²

* المساحة الإجمالية لأعداد العينة (24×27)× 906.5 = 587412 سم² (24 تمثل عدد الصفحات ضمن عدد من جريدة الشروق و 27 تمثل أعداد العينة)

النسبة المئوية للمساحة الورقية المخصصة لقضايا الفساد في أعداد العينة س=(100×14328)/ 587412 =2.4 % وبالتقريب إلى الوحدة تصبح 2%

إذن ضمن أعداد العينة شغلت قضايا الفساد نسبة 2 % من المساحة الإجمالية المغطاة من قبل الجريدة، وهي نسبة قليلة جدا تدل على أن الصحيفة لم تغطي الموضوع بالقدر اللازم، و هذا راجع إلى أن الصحيفة في الفترة المدروسة قد أولت أهميتها بمواضيع ذات أهمية أكبر من بينها ظاهرة اختطاف الأطفال التي انتشرت في تلك الفترة بالذات بصفة كبيرة، بالإضافة إلى الانتخابات التشريعية التي كانت على الأبواب، كما لا ننسى المساحات الكبرى المخصصة للإشارات و الإعلانات التي لا يمكن للصحيفة الاستغناء عنها لأنها نبض صيرورتها.

ب . فئات المضمون

جدول (06): استخدام الصور و الكاريكاتيرية في قضايا الفساد ضمن جريدة الشروق اليومي

عنوان	تكرار	نسبة%
صور فوتوغرافية	23	71.88
صور وثائق	03	9.37
كاريكاتير	06	18.75
المجموع	32	100

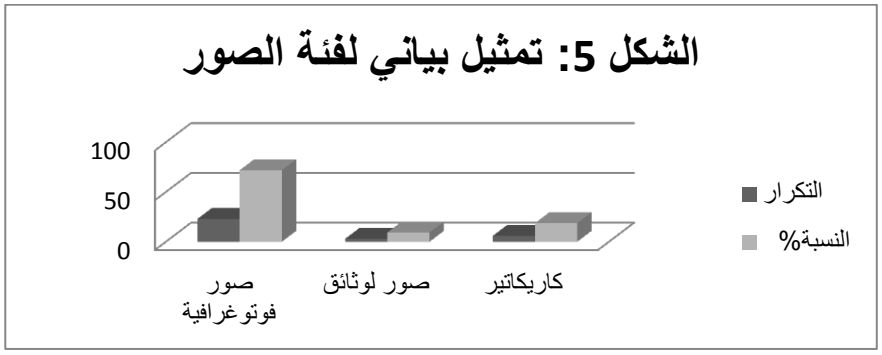

للصورة دور هام في عملية بناء الصحيفة، فهي إضافة إلى أنها عنصر إضافي يدعم الحدث، فهي أيضا عنصر جمالي يكسر الجمود من على الصفحة، والصورة اليوم تشارك المادة التحريرية وتتفاعل معها لتقديم خدمة متكاملة إلى القارئ الذي لم يعد يقتنع بمجرد القراءة عن الأحداث وإنما يريد معايشتها، ونكشف هذا من خلال الإحصائيات المتحصل عليها من استخدام صور فوتوغرافية وصور لوثائق وكذا الصور الكاريكاتيرية، بحيث تحتل الصورة الفوتوغرافية مرتبة الصدارة بنسبة 71.88 %، والتي عالجت

قضايا الفساد من صور المتهمين وعلى رأسهم عبد المؤمن خليفة وشكيب خليل. وصور لوزراء و مديرو الشركات الأجنبية، وهذا يدل على كون الجريدة جريئة في تناولها لقضايا الفساد في الجزائر وهذا بنشر صور الشخصيات البارزة في هذه القضايا مع تخصيص مساحات كبيرة لها خاصة في الصفحة الأولى من أعداد العينة، ثم تليها الصور الكاريكاتيرية في المرتبة الثانية بنسبة 18.75 %، والتي تواجدت كلها في الصفحة الأخيرة من الصحيفة في شكل إعلامي يعبر عن رأي الجريدة، وفي المرتبة الثالثة والأخيرة تأتي الصور لوثائق بنسبة ضعيفة قدرت بـ 9.37 %. ونستطيع القول أن هذا يرجع إلى عدم توفر وثائق لمثل هذه القضايا لكونها وثائق سرية تخص مسئولين كبار في الدولة وأصحاب شركات كبرى وصعب الحصول عليها.

جدول (07): أهم الموضوعات الرئيسية لقضايا الفساد التي تضمنتها صحيفة الشروق اليومي

الموضوعات الرئيسية: وهي الأفكار الجوهرية التي تطرقت لها الجريدة في تغطيتها لقضايا الفساد في الجزائر عن طريق مختلف الأشكال الإعلامية المذكورة آنفا وهذا ما تم رصده في الجدول التالي:

فئة الموضوعات الرئيسية	التكرار	النسبة %
فتح تحقيقات في قضايا الفساد	4	8
تفاصيل من المحاكمات	5	10
تصريحات مسئولين و سياسيين و مسئولي الشركات الأجنبية و الجزائرية	6	12
تسليم المتهمين إلى المحاكم	1	2
فضح و كشف المتورطين في القضايا	14	29

تلقي رشاوى و إبرام صفقات مشبوهة و تزوير و سرقة الأموال	12	25
نشر بيانات و كشف وثائق رسمية	4	8
توقيف متهمين في القضايا	3	6
المجموع	49	%100

الشكل 6: تمثيل بياني لفئة الموضوعات الرئيسية

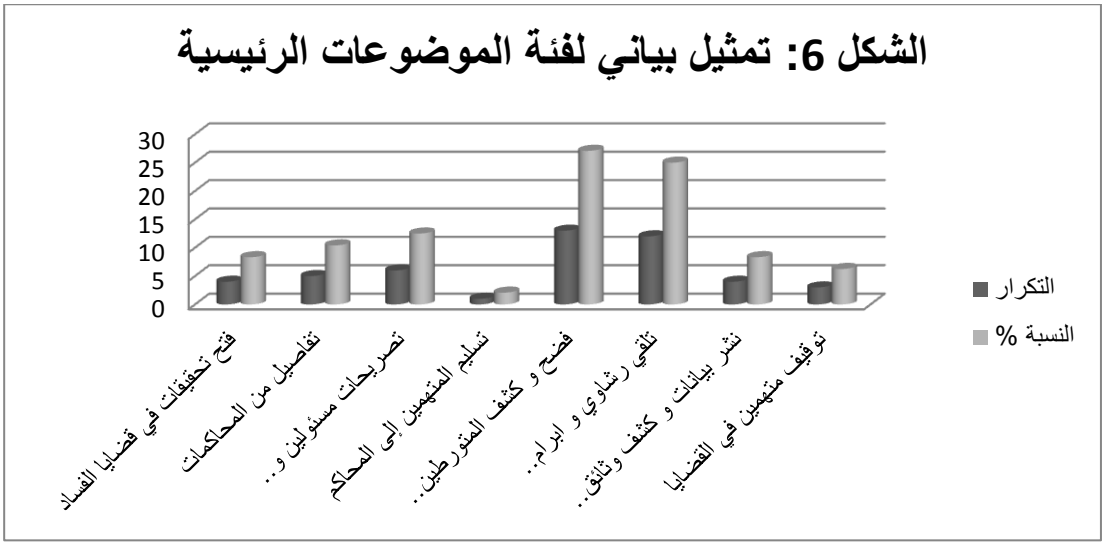

تمت تغطية قضايا الفساد في الجزائر في جريدة الشروق بأشكال لإعلامية مختلفة جسدت أفكار جوهرية و أساسية عرضتها الأخبار و فسرتها و ناقشتها المقالات التحليلية و سخرت على وقعها الرسوم الكاريكاتورية.

إثر قيامنا بقراءة أولية عابرة ثم بقراءة ثانية متفحصة لمضمون أعداد العينة، وجدنا بأن هذا المضمون احتوى عموما على أفكار متنوعة، لكن تم إدراجها ضمن إحدى الأفكار الأساسية التالية:

* فضح وكشف المتورطين في القضايا وقد تكررت ضمن صفحات الجريدة بأعلى نسبة و هي 27.08 % من مجموع الأفكار العامة المتضمنة في المضمون محل الدراسة و هذا يفسر بمحاولة الصحيفة كشف المستور و إظهار للرأي العام الجزائري المتورطين و المفسدين في البلد من خلال فضح أسمائهم و أعمال الفساد التي كانوا يقومون بها من سرقة و تزوير و اختلاس و نهب للمال العام خاصة و أن هؤلاء المتورطين هم شخصيات سياسية تابعة للحكومة الجزائرية.

* تلقي الرشاوى و إبرام الصفقات المشبوهة ونهب و تبديد الأموال و التزوير هي الفكرة التي تكرر وجودها بنسبة كبيرة كذلك حيث جاءت في الرتبة الثانية بعد الفكرة السابقة بنسبة 25 % وهذا ما فسر بانتشار و تنوع مظاهر الفساد في هذه القضايا خاصة فيما يتعلق بتلقي الرشاوى و إبرام الصفقات المشبوهة مع الشركات الأجنبية و سرقة و تبديد الأموال.

* تصريحات سياسيين و مسئولي الشركات الأجنبية و الجزائرية جاءت هذه الفكرة في المرتبة الثالثة بنسبة 12.5 % كانت هذه الفكرة مجالا خصبا لعرض الآراء و التوجهات و المواقف من القضية بأسبابها و تداعياتها وكشف المستور من هذه القضايا.

* بالنسبة لتفاصيل المحاكمات جاءت هذه الفكرة بنسبة 10.41 % وهذا يدل على تتبع الصحيفة لكل جديد و نقل تفاصيل المحاكمات فيما يخص موضوع الفساد، ونقل كل ما يحدث داخل جلسات المحاكمة و كل تغيير يطرأ كتأجيل المحاكمات أو تصريحات المتهمين أو شهود.

* أما فيما يخص نشر البيانات و كشف وثائق رسمية، و أخبار فتح تحقيقات في قضايا الفساد و أخبار توقيف متهمين في قضايا الفساد جاءت بنسب متقاربة يبرز اهتمام الصحيفة و محاولتها كشف المستور و تتبعها للقضايا و كل جديد يطرأ فيها. أما اقل نسبة كانت 2.08 % من نصيب فكرة تسليم المتهمين

إلى العدالة. وهذا يخص عبد المؤمن خليفة الذي كان خارج التراب الوطني و حكم عليه غيابيا بالسجن المؤبد لأنه كان يحاكم في بريطانيا آنذاك، و كانت الجزائر تطالب بتسليمه للعدالة الجزائرية لمقاضاته.

جدول(08): مجال المواضيع المتناولة في قضايا الفساد ضمن صحيفة الشروق اليومي

مجال المضمون هو السياق العام الذي عولج في إطاره المحتوى، حيث و بعد اطلاعنا و بإمعان على كل المواضيع التي جاء بها المحتوى بأشكالها الإعلامية المختلفة، و ضمن كل موضوع منها في مجال محدد و المجالات محددة في الجدول التالي:

عنوان	تكرار	نسبة%
اقتصادي	42	67.7
سياسي	13	21
اجتماعي	07	11.3
المجموع	62	100

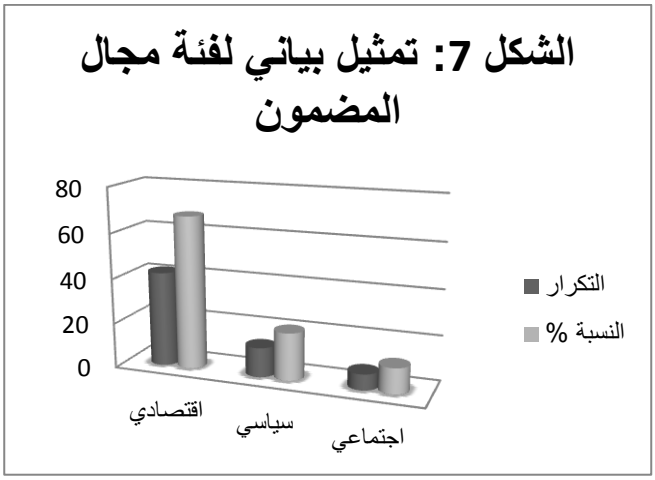

جاءت أغلب المواضيع المتناولة في الصحيفة في المجال الاقتصادي الذي احتل الصدارة بنسبة 67.7 %، ويفسر هذا بالنتيجة الأولى المتحصل عليها سابقا في المواضيع الرئيسية المتداولة في الصحيفة و التي كانت قضية سونا طراك الأكثر تداولا في الصحيفة وفضيحة بنك الخليفة و قضية ال26 مليار دولار والتي هي في أغلبها قضايا فساد اقتصادي و مالي بحت. وهذا ما جعل المجال الاقتصادي طاغ على المجالات الأخرى. يليه المجال السياسي بنسبة 21% وهذا دليل على ارتباط السياسة بالاقتصاد وهذا راجع إلى تورط و تواطؤ و تساهل بعض الأطراف السياسة من وزراء و رؤساء بلديات في هذه القضايا.

و بالمرتبة الأخيرة المجال الاجتماعي الذي أعطته الصحيفة قدر من الأهمية بنسبة ضئيلة 11.3%. وهذا يفسر بأن صحيفة الشروق اليومي لم تقم بمسؤوليتها الاجتماعية كما يجب، خاصة و أن المتضرر الأول و الأخير هو المجتمع الجزائري الذي كان ضحية التلاعب الاقتصادي و السياسي.

جدول (09): مصادر المواد الإعلامية الخاصة بقضايا الفساد في الجزائر ضمن صحيفة الشروق اليومي

المصادر هي الجهات سواء الرسمية أو غير الرسمية التي أخذت منها المواد الإعلامية الخاصة بقضايا الفساد ضمن صحيفة الشروق اليومي، و قد رصدناها في البيانات الكمية التالية:

المصدر	التكرار	النسبة %
صحفيون	41	27.5
تصريحات رسمية	6	11,7
مصادر مطلعة و موثوق	81	35.8

جلسات المحاكمة	13	25
المجموع	51	100

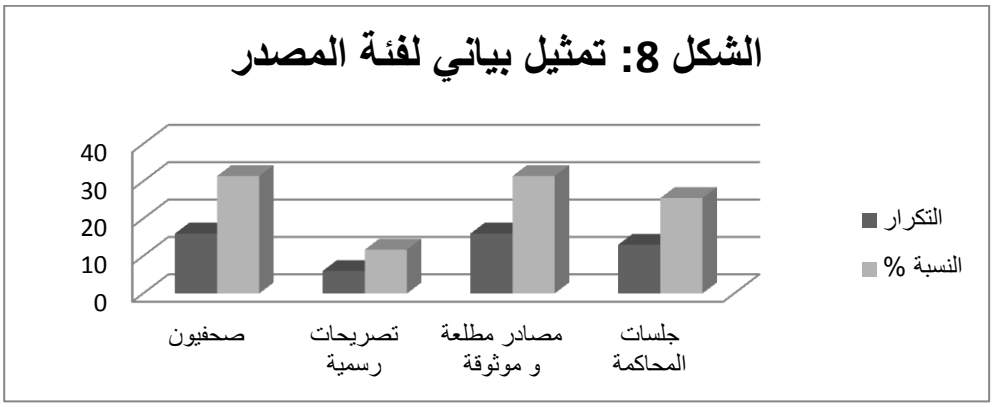

تبين من خلال الجدول أن صحيفة الشروق اليومي قد اعتمدت في معالجتها لموضوع قضايا الفساد في الجزائر على مصدر أساسي و هو المصادر المطلعة و الموثوقة بنسبة 35.3 % و هذا يعود إلى حرية الصحيفة و سرية مصادرها للمعلومات من جهة و حساسية الموضوع من جهة أخرى. ثم يأتي الصحفيون كمصدر ثاني اعتمدته الصحيفة في استقاء معلوماتها بنسبة 27.5 %. و هذا دليل لتأكيد مصداقية و رسمية المعلومات و الأخبار المتعلقة بالظاهرة .وهذا يدل على اهتمام جريدة الشروق اليومي وصحفيوها بالموضوع ومتابعة مستجداته بصفة مستمرة. ثم تأتي في المرتبة الثالثة مصادر جلسات المحاكمة التي تقدر نسبتها ب 25% و هذا يدل على المصادر الرسمية أو متابعة الحدث لهذه القضايا في المحاكم و تتبع كل جديد عن هذه القضايا في المحاكم، و تأتي بالمرتبة الأخيرة التصريحات الرسمية بنسبة 11.7%. و هذه نسبة معقولة إلى حد ما تبرز لنا محاولة الصحيفة الحصول على معلومات رسمية من خلال مصدر رسمي من رؤساء و وزراء و محامين لإضافة عنصر المصداقية لقرائها.

جدول (10): الشخصيات المحورية التي تضمنتها قضايا الفساد في صحيفة الشروق اليومي

الشخصيات المحورية التي دار في فلكها المضمون حيث قسمت إلى شخصيات محورية فاعلة كان لها وقع على الأحداث و تكرر تداولها في المضمون باستمرار، و شخصيات ثانوية مؤثرة لكن بدرجة أقل من الأولى و قد قمنا بتكوين البيانات الرقمية التي رصدناها في الجدول التالي:

الشخصيات	التكرار	النسبة%
الشخصيات الرئيسية	200	72
الشخصيات الثانوية	48	28
المجموع	248	100

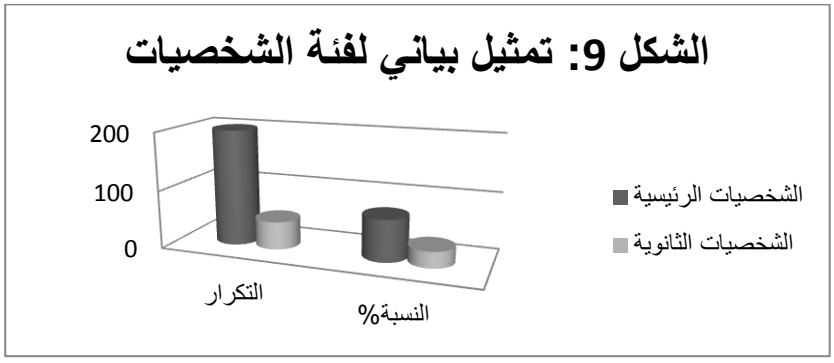

الشخصيات المحورية الأساسية في قضايا الفساد و التي غطتها جريدة الشروق اليومي كانت شخصيات المتهمين الرئيسيين شكيب خليل وزير الطاقة و المناجم الأسبق، و محمد مزيان الأمين العام لشركة سونا طراك، و رفيق عبد المؤمن خليفة ومتهمون آخرون تم ذكر و تكرار أسمائهم حرفيا، إذ لم يكد يخلوا أي شكل إعلامي ضمن كل أعداد العينة من التطرق لشخص هؤلاء المتورطين أو ذكر أسمائهم. وحسب

التمثيل البياني تكرر ذكر الشخصيات الرئيسية في هذه المواضيع حيث وصلت نسبة ذكرهم ضمن مواضيع أعداد العينة 72% و هي نسبة كبيرة، وهذه الشخصيات صنعت الحدث على الساحة الإعلامية الجزائرية بتورطهم بأكبر قضايا الفساد في الجزائر، و هذا يدل على أن الصحيفة كانت متتبعة لما يجري بالساحة الجزائرية ونلتمس جرأة الصحيفة من خلال وضعها صور هؤلاء وذكر أسمائهم و المتورطين معهم حيث لوحظ في أعداد العينة قوائم لأسماء المتهمين في هذه القضايا. وهذا شيء يحسب على الصحيفة لاهتمامها بقضايا الفساد.

الشخصيات المحورية هي:

شكيب خليل: ولد في 8 أوت 1939 في وجدة بالمغرب وزير الطاقة و المناجم الجزائري سابقا حصل على الدكتوراه في هندسة النفط عام 1968 من جامعة تكساس للزراعة و المناجم ثم عمل مع شركة شل في ولاية اوكلاهوما ب الو م أ، التحق بشركة سونا طراك سنة 1971 و في عام 1980 التحق بالبنك الدولي و اشتغل في المشاريع المتعلقة بالنفط ثم تقاعد منه 1999 و انظم إلى مجلس وزراء الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في وقت لاحق من ذلك العام، في عام 2001 عين رئيس لشركة سوناطراك، و خلفه محمد مزيان في عام 2003. ففي عهده بدأ فضح قضايا الفساد في الجزائر تورط مع شركة "سايبام" الايطالية المختصة في أشغال الهندسة المرتبطة بالمحروقات حيث تحولت الشركة في ظرف قياسي لم يتجاوز 3 سنوات و تحصلت على صفقات و مشاريع لم تحظ بها أي شركة أخرى في الجزائر، تفجرت الفضائح في شركة سونا طراك واحدة تلو الأخرى منذ نهاية 2009، و اللافت للانتباه أن قضايا الفساد برزت في عهد إشراف شكيب خليل على وزارة الطاقة و المناجم، و خضوع شبه كلي لسونا طراك للوزارة الوصية. و اتضحت الأمور أكثر و أكثر في نهاية العام 2012 و بداية سنة 2013.

محمد مزيان هو رئيس سونا طراك شركة النفط الجزائرية من 2003 حتى 14 يناير 2010 حين أحيل للتحقيق بتهمة الفساد مع سبعة من مساعديه. و كذلك نجليه في إبرام 3 صفقات ومنذ ذلك الحين انتقل محمد مزيان ليعيش في لوكانو، سويسرا قضت محكمة جزائرية بسجن مزيان سنتين إحداهما موقوفة التنفيذ، و تغريمه 7000 دولار بعد إدانته بتهمة تبديد أموال عامة. و تضخيم فواتيرها مئات الملايير بالعملة الوطنية و الأجنبية

رفيق عبد المؤمن خليفة من مواليد 1 أكتوبر 1966 هو ابن المهندس في الفلاحة العروسي خليفة الذي كان من المقربين للرئيس الجزائري السابق أحمد بن بلة، توفي أبوه عندما كان عمره في الخامسة و العشرين، درس الصيدلة و حصل على شهادة في هذا التخصص، و في ظرف عشر سنوات كوّن إمبراطورية مالية وصل رقم أعمالها إلى المليار دولار، ب 9000 موظف في الجزائر و 200 موظف في فرنسا. أطلق عليه اسم الشاب الذهبي، ضم مجموعة مؤسسات إلى جانب الصيدلة و البنك و الطيران، فقد تم إنشاء ،الخليفة لكراء السيارات و الخليفة للبناء و للإعلام الآلي، لتصميم الأزياء، لإنتاج الأدوية، للخدمات الصحية، خليفةTV، خليفة نيوز بالخارج.

ثم تأتي الشخصيات الثانوية بنسبة 28% و المتمثلة في رجال السياسة و مديرو و مسئولي الشركات الأجنبية المتورطين في هذه القضايا و المحامين، وهذا دليل على أن الصحيفة ركزت على الشخصيات الجزائرية و الوطنية أكثر من تركيزها على الشخصيات الأجنبية و الثانوية.

جدول (11): يمثل الوظيفة الإعلامية لمضمون القالب الصحفي

وظيفة المضمون تتلخص في الوظيفة التي يؤديها المضمون اتجاه الجمهور و قد وجدنا أن مضمون العينة اشتمل على الوظائف المبينة في الجدول التالي:

الوظيفة	التكرار	النسبة %
إعلام	35	61,4
تعبئة و تجنيد	7	12,3
تفسير و تبسيط	15	26,3
الدعاية	0	0
المجموع	57	100

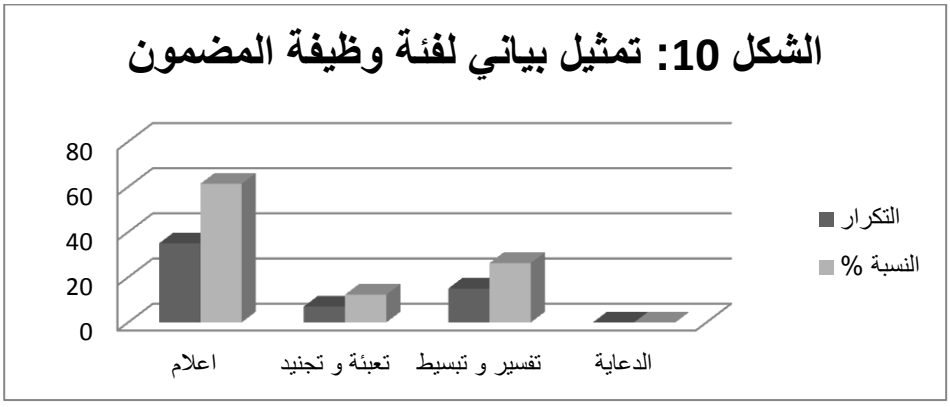

تواجدت الوظيفة الإعلامية بأعلى نسبة تفوق النصف و تقدر بـ 61,4% و فسرنا ذلك بكون الجريدة تبنت خطا إعلاميا إخباريا محضا في تعاملها مع تغطية قضايا الفساد، و الدليل على ذلك تقديم أكبر نسبة من المحتوى الإعلامي الخاص بهذه القضايا في شكل تقارير و أخبار. أما وظيفة التفسير و التبسيط جاءت بالمرتبة الثانية و شملتها مقالات تقترب إلى الطابع الاقتصادي أين حاول الصحفيون

تفسير و تبسيط بعض المعطيات الاقتصادية و الملابسات في القضايا المتداولة أثناء جلسات المحاكم، إما باجتهاد شخصي أو استعانة بمحامين و مختصين بهذه القضايا. أما وظيفة التعبئة و التجنيد فقد كانت بنسبة 12,3 % من المضمون و هذا ما لمسناه في أعمدة الرأي و الافتتاحيات. التي بينت للرأي العام أن قضايا الفساد ليست مجرد فعل منعزل لشخص بحاكم جراء احتيال قام به، بل تتعدى ذلك إلى كونها قضايا هزت البلاد كلها خاصة الجانب الاقتصادي للدولة الجزائرية و المال العام و حصلت جراء تواطؤ من السلطة. و بالنسبة لوظيفة الدعاية لوحظ غياب تام لهذه الوظيفة و فسرنا ذلك بكون أن الجريدة لا تنتمي لأي جهة معينة تهدف إلى إيصال فكرة ما للرأي العام المحلي خصوصا و الدولي عموما، كما لاحظت أن المضمون بصفة عامة كان واضح الملامح و لا يوجد المبهم أو الغامض منه.

وظيفة مضمون المواضيع التي غطت قضايا الفساد تمثلت أساسا في وظيفة الإعلام لأن المحتوى جاء عموما في شكل تقارير و أخبار تعتمد على نقل الواقع لا على شرحه أو تفسيره أو تحليله أو التعليق عليه. ووظيفة التفسير و التبسيط من خلال تفسير المعطيات الاقتصادية و المواد القانونية بمساعدة محامين و مختصين.

الاستنتاجات العامة:

إن الاستنتاجات تمثل ما توصل إليه الباحث في دراسته العلمية، وفي تحليل المحتوى تمثل آخر خطوة يستعين بها الباحث لاستخراج أهم النتائج من تحليله الكمي والنوعي فمن دون هذه الخطوة يكون البحث ناقصا ويفقد أهم ركائزه. كما يجب أن تكون الاستنتاجات مطابقة لما في السياق التحليلي لمضمون الدراسة.

وبعد تحليل الجداول التي جاءت في الدراسة والتي تناولت موضوع (معالجة صحيفة الشروق اليومي الجزائرية لقضايا الفساد في الجزائر) دراسة وصفية تحليلية لجريدة الشروق اليومي من 01 فيفري2013 إلى غاية 30 أفريل 2013. توصلنا في الأخير إلى مجموعة من النتائج نحاول بها الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة في الدراسة:

1. تناولت صحيفة الشروق اليومي عدة مضامين إعلامية عالجت بها قضايا الفساد المتمثلة في قضية سوناطراك وقضية بنك الخليفة وركزت في تناولها على فضح و كشف المتورطين في هذه القضايا، والتي جاءت بنسبة عالية (27.08%) من بين المواضيع الرئيسية، بالإضافة إلى تلقي الرشاوي و كشف الصفقات المشبوهة وتبديد الأموال و التزوير بنسبة 25 %، وهذا يبين استفحال ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري مع محاولة الصحيفة بتغطية شاملة لموضوع الفساد.
2. أعطت صحيفة الشروق اليومي قدر من الأهمية لموضوع قضايا الفساد في الجزائر من حيث حجم التغطية. وما يؤكد هذا تخصيصها لمساحة (14328سم²) من المساحة الإجمالية المقدرة بـ : (587412سم²) أي بنسبة (2.4%) فقط من مساحة مادة التحرير. حيث قسمت هذه المساحة مابين النصوص و العناوين والصور، وهذا يجرنا إلى الاستنتاج التالي: أن التغطية الصحفية بصفة عامة كانت متواضعة، مما يعني أن هناك عدم اهتمام كاف من قبل صحيفة (الشروق

اليومي) لظاهرة الفساد، و نجدها في بعض الأعداد من الصحيفة أولتها اهتمام جيد من حيث المساحة والتغطية وكذا تنوع القوالب الصحفية. وهذا راجع إلى وجود مواضيع وقضايا أخرى في هذه الفترة استدعت اهتمام الجريدة والتي كانت من ضمن أولوياتها في التغطية كقضية اختطاف الأطفال التي أحدثت ضجة إعلامية آنذاك والانتخابات التشريعية وكذلك المساحات الاشهارية ضمن صفحات الجريدة.

3. بالنسبة لحجم المساحة المنوحة لموضوع الفساد في الجزائر في جريدة الشروق اليومي، توصلنا إلى النتيجة التالية: أن نسبة التغطية كانت متقاربة بين مختلف أيام العينة وهذا يرجع إلى طغيان مواضيع وقضايا في فترة الدراسة على موضوع الفساد.
4. أوردت صحيفة الشروق اليومي مادتها الإعلامية المتعلقة بموضوع الدراسة على شكل التقارير الإعلامية بنسبة 44.89% والتي تعتبر مادة صحفية مهمة تسرد لنا معلومات أساسية حول حدث ما و تنقل لنا تفاصيل القضايا و كل جديد عنها من خلال جلسات المحاكمة المخصصة لهذه القضايا.
5. هيمنت التقارير والأخبار الصحفية على التغطية الإعلامية لموضوع الفساد، وهي أنواع صحفية تعتمد بالدرجة الأولى على السرد والوصف لأحداث دون التعمق في حقيقتها، ونستنتج بذلك هيمنة هذه الأنواع على حساب الأنواع الأخرى ذات الأبعاد التفسيرية والتحليلية والفكرية.
6. رغم تنوع مصادر أخبار موضوع الفساد في الجزائر إلا أن صحيفة الدراسة اعتمدت بالدرجة الأولى على المصادر الموثوقة، ويعود هذا إلى سريتها لمصادر معلوماتها من جهة و حساسية الموضوع من جهة أخرى، كما اعتمدت الصحيفة على توقيع الصحفيين لتأكيد مصداقية ورسمية المعلومات والأخبار المدرجة فيها.

وعليه فقد أبدت جريدة الشروق اليومي نوعا من الاهتمام اتجاه قضايا الفساد في الجزائر، وهذا بالرغم من التنافس مع مواضيع أخرى التي كانت طاغية في فترة الدراسة كظاهرة اختطاف الأطفال والانتخابات التشريعية. حيث أعطتها جانب من الأهمية خاصة في تنوعها للأشكال والمضامين الصحفية.

خـــاتمـــــة

ونحن نضع اللمسات الأخيرة لهذه الدراسة، نقف متأملين في ما حققناه و ما لم نتمكن من تحقيقه، فنجد أن الوصول للإجابات و الحلول الشاملة الكاملة الموضوعية البعيدة تماما عن ذاتية الباحث من أصعب ما يمكن الوصول إليه. لكن غايتنا الأولى شأن كل باحث أكاديمي، هي المساهمة و لو بقسط بسيط في تشخيص الظواهر و المشكلات أو على الأقل تحديدها ووصفها، لأن الوصف في حد ذاته هو تقديم الواقع على طبيعته و تحديد خصائصه و سماته، ليكون ذلك بمثابة الحلقة الأولى من سلسلة الوصول للإجابات و الحلول. و ما تم التوصل إليه من نتائج متعلقة بتناول صحيفة الشروق لقضايا الفساد في الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا ببحوث الإعلام و الاتصال التي اختلفت و تنوعت أساليبها و مناهجها و حسب الأدوات المتوفرة لكل من بحث فيها.

وعليه فقد أبدت جريدة الشروق اليومي نوعا من الاهتمام اتجاه قضايا الفساد في الجزائر، وهذا بالرغم من التنافس بين المواضيع و أولويات الصحيفة مع مواضيع و ظواهر أخرى التي كانت طاغية في فترة الدراسة كظاهرة اختطاف الأطفال والانتخابات التشريعية. حيث أعطتها جانب من الأهمية خاصة في تنوعها للأشكال والمضامين الصحفية و تتبعها لكل جديد يطرأ بخصوص هذه القضايا.

عموما حاولنا إبراز هذا البحث في شكل متسلسل، ومنهجية واضحة، وحاولنا تعرية المعرفة و تقديمها في صورتها الحقيقية، بكل موضوعية و بعيدا عن الحشو و التنميق، لكننا في الوقت نفسه جد مدركين أنه من المستحيل أن يتجرد الباحث من ذاتيته، ومن شخصيته ومن لمساته الخاصة التي نعتقد أنها تشكل بصمة على تحفة نقدمها آملين أن تصر الناظرين.

فهرس الجداول

الرقم	العنـــــــــــــــــوان	الصفحة
01	البيانات الأولية	57
02	العناوين الخاصة التي تم اعتمادها في صحيفة الشروق بقضايا الفساد	58
03	موقع قضايا الفساد ضمن صفحات جريدة الشروق اليومي	59
04	القوالب الصحفية التي تم بها تناول قضايا الفساد في جريدة الشروق	61
05	المساحة الإجمالية المخصصة لقضايا الفساد في أعداد العينة	63
06	استخدام الصور و الكاريكاتيرية في قضايا الفساد ضمن جريدة الشروق اليومي	65
07	أهم الموضوعات الرئيسية لقضايا الفساد التي تضمنتها صحيفة الشروق اليومي	66
08	مجال المواضيع المتناولة في قضايا الفساد ضمن صحيفة الشروق اليومي	69
09	مصادر المواد الإعلامية الخاصة بقضايا الفساد في الجزائر ضمن صحيفة الشروق اليومي	70
10	الشخصيات المحورية التي تضمنتها قضايا الفساد في صحيفة الشروق اليومي	72
11	الوظيفة الإعلامية لمضمون القالب الصحفي	75

فـــــــهرس الأشـــكـــال

الأعمدة البيانية

الرقم	العنـــــــــــــــوان	الصفحة
01	العناوين الخاصة التي تم اعتمادها في صحيفة الشروق بقضايا الفساد	58
02	موقع قضايا الفساد ضمن صفحات جريدة الشروق اليومي	60
03	القوالب الصحفية التي تم بها تناول قضايا الفساد في جريدة الشروق	61
04	دائرة نسبية توضح نسبة المساحة المخصصة لقضايا الفساد في عينة الدراسة	63
05	استخدام الصور و الكاريكاتيرية في قضايا الفساد ضمن جريدة الشروق اليومي	65
06	أهم الموضوعات الرئيسية لقضايا الفساد التي تضمنتها صحيفة الشروق اليومي	67
07	مجال المواضيع المتناولة في قضايا الفساد ضمن صحيفة الشروق اليومي	69
08	مصادر المواد الإعلامية الخاصة بقضايا الفساد في الجزائر ضمن صحيفة الشروق اليومي	71
9	الشخصيات المحورية التي تضمنتها قضايا الفساد في صحيفة الشروق اليومي	72
10	الوظيفة الإعلامية لمضمون القالب الصحفي	75

الملاحق

الملحق رقم (01): استمارة تحليل المضمون الخاصة بقضايا الفساد لجريدة الشروق اليومي

استمارة تحليل المضمون (موضوع قضايا الفساد)

1- بيانات أولية:

*** التوزيع الأسبوعي للعدد** الأسبوع الأول [1] الأسبوع الثاني [2]

الأسبوع الثالث [3] الأسبوع الرابع [4]

*** تاريخ العدد** اليوم [5] الشهر [6]

*** رقم العدد** [7]

2- بيانات كمية:

فئات الشكل:

- **فئة العناوين** عنوان رئيسي [8] عنوان فرعي [9] عنوان إشارة [10]

- **فئة الموقع** الصفحة الأولى [11] الصفحة الثانية [12] الصفحة الثالثة [13]

الصفحة الرابعة [14] الصفحة الخامسة [15] الصفحات الداخلية [16]

الصفحة الأخيرة [17]

- **فئة القالب الصحفي** الخبر [18] التقرير [19] التحقيق [20]

المقال [21] الحوار [22] عمود الرأي [23]

افتتاحية [24]

- **فئة المساحة** المساحة المخصصة للموضوع في العدد [25]

- **فئة الصور** الصور الفوتوغرافية [26] صور وثائق [27] كاريكاتير [28]

فئات المضمون:

- **فئة الموضوعات الرئيسية**

فضح و كشف المتورطين في القضايا [29]

فتح تحقيقات في قضايا الفساد [30]

تفاصيل من المحاكمات [31]

تسليم المتهمين إلى المحاكم [32]

نشر بيانات و كشف وثائق رسمية [33]

توقيف متهمين في القضايا [34]

تصريحات مسئولين و سياسيين و مسئولي الشركات الأجنبية و الجزائرية [35]

تلقي رشاوى و إبرام صفقات مشبوهة و تزوير و سرقة الأموال [36]

- **فئة مجال المضمون** المجال الاقتصادي [37] المجال السياسي [38]
المجال الاجتماعي [39]

- **فئة المصدر** صحفيون [40] تصريحات رسمية [41]
مصادر مطلعة و موثوقة [42] جلسات المحاكمة [43]

- **فئة الشخصيات** شخصيات رئيسية [44] شخصيات ثانوية [45]

- **فئة وظيفة المضمون** الإعلام [46] التعبئة و التجنيد [47]

تفسير و تبسيط [48] الدعاية [49]

الملحق رقم (02): جدول يمثل تفريغ بيانات استمارة تحليل المضمون الخاصة بقضايا الفساد لجريدة الشروق اليومي

الأسبوع		
اليوم		
العدد		
العناوين	**عنوان رئيسي**	
	عنوان فرعي	
	عنوان إشارة	
الصفحات	**الصفحة الأولى**	
	الصفحة الثانية	
	الصفحة الثالثة	
	الصفحة الرابعة	
	الصفحة الخامسة	
	الصفحات الداخلية	
	الصفحة الأخيرة	
القالب الصحفي	**خبر**	
	تحقيق	
	تقرير	
	مقال	
	حوار	

	عمود رأي	
	افتتاحية	
المساحة المخصصة لقضايا الفساد ضمن العدد		
المساحة الإجمالية لكل المواضيع بدون استثناء		
فئة الصور	الصور الفوتوغرافية	
	صور الوثائق	
	كاريكاتير	
فئة الموضوعات الرئيسية	فتح تحقيقات في قضايا الفساد	
	تفاصيل من المحاكمات	
	تصريحات مسئولين و سياسيين و مسئولي الشركات الأجنبية و الجزائرية	
	تسليم المتهمين إلى المحاكم	
	فضح و كشف المتورطين في القضايا	
	تلقي رشاوى و إبرام صفقات مشبوهة و تزوير و سرقة الأموال	
	نشر بيانات و كشف وثائق رسمية	
	توقيف متهمين في القضايا	
فئة مجال المضمون	المجال السياسي	
	المجال الاقتصادي	
	المجال الاجتماعي	
فئة المصدر	الصحفيون	
	تصريحات رسمية	
	مصادر مطلعة و موثوقة	
	جلسات المحاكمة	
فئة الشخصيات	شخصيات رئيسية	
	شخصيات ثانوية	
	وظيفة إعلامية	

الوظيفة الإعلامية لمضمون القالب الصحفي	وظيفة تعبئة و تجنيد	
	وظيفة التفسير و التبسيط	
	وظيفة الدعاية	

الملحق رقم (03): عدد من عينة الدراسة

عبد الفتـــاح حمـــداش يكتب لـالشروق:

يا فركـوس اتق الله .. تترك الطواغيت وتحارب إخوانك !؟

19

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب
■ infos@echoroukonline.com ■ الثلاثاء 02 أفريل 2013م ■ الموافق لـ 21 جمادى الأولى 1434 هـ ■ العدد 3973 ■ الجزائر : 10 دج ■ فرنسا 1 € ■ www.echoroukonline.com

مساحة إشهارية

توقيـــف مسبـــوق قضـائيا متهـم رئيـسي في اقتحـــام المجـلس

سارق مجلس قضاء العاصمة كان نائما في إحدى القاعات !

● المتهم سيقدم اليوم أمام الجهات القضائية في انتظار تقرير الشرطة العلمية

3

المحـــامي خالـــد بورايـــو في حـــوار لـالشروق:

يحاكمون من سرق قلمـا ويتركـون من نهب البلـد !

11

محاسبة المرتشين يقف عند مستوى معين ولا يصل إلى المسؤولين الكبار

يعيـدون محـاكمة الخليـفـة للتغطية على فضائح سوناطراك

حبس 14 متهما في "فضيحة القرن" عشية المحاكمة

مساحة إشهارية

عبد المجيد مناصرة في منتدى الشروق:

حركـة البنـاء الوطـني زادت في تقسيـم الصـف

6

نائب يكشف المستور بفواتير موثقة

هكذا ثُهبت مئات الملايير من مدينة بوغزول الوهمية

5

مساحة إشهارية

قائمة المراجع:

القران الكريم:

1. **سورة الروم.**

الكتب:

1. أحمد عبد الرحمن الشميمري، مصطفى محمود أبو بكر، **الفساد الإداري ظواهره وسبل علاجه**،(د–ط)، عمادة البحث العلمي، جامعة الملك سعود، 2013.
2. أحمد محمد أحمد، عبد الحكم فودة، **جرائم الأموال العامة، الرشوة والجرائم الملحقة بها. واختلاس المال العام . الاستيلاء والغدر والتربح والعدوان والإهمال الجسيم . والإضرار العمدي مقارنا بالتشريعات العربية** . ط1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة.(د–ت–ن).
3. أحمد هاشم الصقال، **ظاهرة الفساد الإداري هل أصبحت جزء من ثقافة المجتمع**، ط1، مكتب المفتش العام وزارة التجارة،2010.
4. أديب مروة، **الصحافة العربية نشأتها و تطورها**، ط1، دار مكتبة الحياة، لبنان، (د–ت–ن).
5. بلال خلف السكارنة، **الفساد الإداري**، ط 1، دار وائل، الأردن، 2010.
6. تيسير أبو عرجة، **دراسة في الصحافة**، ط1، دار مجدلاوي، عمان (الأردن)، 2000.
7. إحسان محمد الحسن، **مناهج البحث الاجتماعي**، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
8. خضر خضر، **مدخل إلى الحريات العامة و حقوق الإنسان**، ط2، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2004.
9. خالد فهمي، **المسئولية المدنية للصحفي عن أعماله الصحفية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
10. خالد مصطفى فهمي، **حرية الرأي و التعبير**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
11. داوود خير الله، **الفساد ومعوقات التطور في العالم العربي**،ط1،(د– ت–ن)،(د– م)،2014.

12.سيف الإسلام سعد عمر، **الموجز في منهج البحث العلمي في التربية و العلوم الإنسانية**، ط1، دار الفكر، دمشق، 2009.

13.عبد اللطيف حمزة، **الصحافة و المجتمع**، ط1، دار القلم، القاهرة، 1963.

14.عصام عبد الفتاح مطر، **الفساد الإداري، ماهيته . أسبابه . مظاهره الوثائق العالمية والوطنية المعنية بمكافحته دور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مواجهة الفساد**، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011.

15.فاروق أبو زيد، **مدخل إلى علم الصحافة**، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 1986.

16.فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، **أسس و مبادئ البحث العلمي**، ط1، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.

17.قزادري حياة، **الصحافة و السياسة و الثقافة والسياسة الإعلامية في الجزائر**، ط1، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر،(د–ت–ن).

18.كريم يوسف أحمد كشاش، **الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987.

19.محمد حسين عبد العزيز، **لغة الصحافة**، ط1، دار المعارف، القاهرة، (د–ت–ن).

20.محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979.

21.محمد عطا الله شعبان، **حرية الإعلام في القانون الدولي**، ط1، مركز الإسكندرية للكتاب، 2007.

22.محمود محمد معابرة، **الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية**، دراسة مقارنة بالقانون الإداري، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

23.موسى قريعي، **ضمير الصحافة**، ط1، مكتبة مدلواي، القاهرة، 2008.

24.نخبة من أساتذة القانون، **حقوق الإنسان، الإسكندرية**، ط1، المكتب العربي الحديث، 2008.

25.هنان مليكة، **جرائم الرشوة**، الرشوة والاختلاس وتكسب الموظف العام من وراء وظيفته في الفقه الإسلامي وقانون مكافحة الفساد الجزائري مقارنا ببعض التشريعات العربية، ط1، دار الجامعة الجديدة، الجزائر،2010.

الدراسات الجامعية:

1. أحلام باي، **معوقات حرية الصحافة في الجزائر**. دراسة ميدانية بمؤسسات صحفية بمدينة قسنطينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007.
2. أمجد سعود الخريشة، **جريمة غسيل الأموال**، دراسة مقارنة، ماجستير في القانون، ط1، دار لثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
3. حاحة عبد العالي، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون عام، جامعة محمد خيضر بسكرة.
4. حافظ علي أبو عياش، **دور الصحافة المطبوعة في التحول الديمقراطي في الضفة الغربية (جريدة القدس نموذجا 2004-2007)**، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، 2008.
5. رابح طيبي، **الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة، دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي،1 جانفي 2007- 31 ديسمبر 2007**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2008-2009.
6. عبد القادر جبريل فرج جبريل، **الفساد الإداري عائق الإدارة والتنمية الديمقراطية**، بحث ماجستير في إدارة الأعمال، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي.
7. فارس بن علوش بن بادي السبيعي، **دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية**، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2010.
8. فهد بن محمد الغنام، **مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية، الرياض.2011.
9. قسمية منوبية، بركات نوال، **تناول الصحافة المكتوبة لظاهرة الفساد . صحيفة الشروق اليومي نموذجا**. جامعة بسكرة.(د-ت-ن).
10. مها محمود علي البرادعى، **مدى انتشار الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية، دراسة ميدانية على بعض الأجهزة الحكومية بمدينة جدة**، دراسة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة العامة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2008.

11. نعيم إبراهيم الظاهر، **إدارة الفساد**، دراسة مقارنة بالإدارة النظيفة، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

دوريات:

1. ابتهال محمد رضا داود، **الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد**، دراسات دولية، العدد الثامن والأربعين.
2. سلطاني فضيلة، **تناول الصحافة المكتوبة لظاهرة العنف المدرسي في المؤسسات التربوية الجزائرية جريدة الشروق أنموذجا**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 12 جوان 2014.
3. عبد الحليم بن مشري، عمر فرحاتي، **الفساد الإداري: مدخل مفاهيمي**، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الخامس، مخبر آثار الاجتهاد على حركة التشريع، جامعة خيضر بسكرة.
4. قاسم نايف علوان، تأثير العدالة التنظيمية على انتشار الفساد الإداري دراسة ميدانية، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد (07)،2007.
5. محمد غالي راهي، الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته، **مجلة الكوفة**، العدد (02)،جامعة الكفة/كلية الحقوق.

القواميس والموسوعات:

1. إبراهيم مصطفى و آخرون، **المعجم الوسيط**، الجزء الأول، تركيا، المكتبة الإسلامية.

مؤتمرات:

1. إبراهيم توهامي، ليتم ناجي، **قراءة تحليلية في مضامين و أبعاد ودلالات الفساد الإداري في المؤسسات الجزائرية**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 7.6 ماي 2012.

2. عبد الحق أحمد حميش، **مكافحة الفساد من منظور إسلامي**، المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد، يومي 2003/10/7.6.

عزالدين بن تركي، منصف شرفي، **الفساد الإداري: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06. 07ماي 2012

المواقع الإلكترونية:

1. www.edoughnews.com/index.php/national/139-national.html
2. http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2013/04/130402_khalifa_scandal_algeria

ملخص الدراسة

من خلال هذه الأوراق البحثية تطرقنا إلى ظاهرة الفساد في الجزائر محاولين معرفة الكيفية التي تناولت بها وسائل الإعلام المكتوبة هذه الظاهرة من حيث الأشكال و المضامين الإعلامية، باعتبارها تعبر عن مدى اهتمام الصحيفة بالموضوع. و قد اخترنا صحيفة الشروق اليومي الجزائرية باعتبارها واحدة من الصحف ذات الانتشار الواسع، و بالتركيز على أكبر قضيتي فساد عرفتهما الجزائر في السنوات العشر الأخيرة، هما قضية بنك الخليفة (فضيحة القرن) و قضية سوناطراك الشركة النفطية الوطنية الجزائرية خلال سنة 2013، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، و حددنا وحدات التحليل في وحدة الموضوع و وحدة قياس المساحة. و انتهت الدراسة إلى أن الصحيفة اهتمت إلى حد ما بهذه القضايا ضمن أعدادها و بمختلف القوالب الفنية و تتبعت تفاصيل هذه القضايا و مجرياتها. كما لمسنا من خلال تحليلنا جرأة الصحيفة التي ذكرت شخص و أسماء المتهمين في هذه القضايا و نشر صورهم مع العلم أن هذه الشخصيات هي شخصيات سياسية بارزة و وزراء في الدولة الجزائرية.

Resume

The present study tackles the corruption in Algeria, attempting to identify how do media deal with this phenomena from formal and content informative angel since they reflect how important the topic is for the newspaper. Our corpus is ‘Echorouk news paper’ that is daily Algerian issued in every early morning. One of the most read one in Algeria. We will focus on two of the main corruption affaire in the last decade Elkhalefa Bank (the century gate) and Sonatrack the A Algeria petroleum company in 2013 depending on the descriptive analysis method. We have identified the analysis units in the subject matter and the superficies measurement unit. The findings of the study show that this newspaper is interested in such affairs since it tackled it from different points. We also saw how competent the newspaper is since it showed their names, the accused identities in these cases. Putting in the mid that they are notable names in politics in the Algerian statue.